

تحت شعار

"النهوض بمستقبل التعليم في المنطقة العربية"

بالشراكة مع وزارات التربية والتعليم في فلسطين واليمن والسودان والصومال وجامعة القدس المفتوحة وجامعة الرازي في اليمن، تنظم الحملة العربية للتعليم - أكيا بالتعاون مع الصندوق العالمي للتعليم لا ينتظر والحملة العالمية للتعليم للجميع

المؤتمر الدولي
الثاني بعنوان
**القفز على
الأشواك**
17 - 18 يناير 2024



تحديات يجب تجاوزها للمضي قدماً نحو
تحويل التعليم وتحقيق أهداف التنمية

كتاب دراسات وأبحاث المؤتمر

كتاب المؤتمر العلمي الثاني

القفز على الأشواك " تحديات يجب تجاوزها للمضي قدماً نحو تحويل التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"

تنظيم/

الحملة العربية للتعليم - أكيا

بالشراكة مع/

وزارات التربية والتعليم في (اليمن، فلسطين، الصومال، السودان)
وجامعة القدس المفتوحة وجامعة الرازي في اليمن

وبالتعاون مع/

الصندوق العالمي للتعليم لا ينتظر والحملة العالمية للتعليم
والشراكة العلمية للتعليم ومنظمة أوكسفام

فريق إعداد و تحرير كتاب المؤتمر

الإشراف العام/

أ. رفعت صباح – رئيس المؤتمر
د. زاهي عازار – نائب رئيس المؤتمر
رئيس الحملة العالمية للتعليم - فلسطين
رئيس الحملة العربية للتعليم – أكيا- لبنان

رئيس فريق التحرير/

د. يوسف سلمان الريمي – المنسق العام للمؤتمر
رئيس شعبة التخطيط بمركز البحوث والتطوير التربوي - اليمن

الفريق المساعد /

أ.د. منى غنايم
د. مجدي زامل
د. أحمد عمار
د. وحيد جبران
أ. معتصم زايد
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر - مصر
النائب الثاني لرئيس المؤتمر - فلسطين
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر - فلسطين
رئيس اللجنة الإعلامية للمؤتمر - فلسطين
نائب رئيس اللجنة التحضيرية – فلسطين

فريق الطباعة والتصميم/

أ. هبه حماد
أ. تسنيم الحموز
أ. عماد أبو بكر

المراجعة اللغوية: أ. السيد مسعد عبد الجواد محمد - مصر

الطبعة الأولى – يناير 2024م – جميع الحقوق محفوظة للحملة العربية للتعليم - أكيا

د. فهد محمد غالب محمد العاصمي - اليمن

وزارة التربية والتعليم

f.alaseme24@yahoo.com



تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن في ضوء معايير التعليم في حالات الطوارئ (INEE)

الملخص:

هدفت الدراسة الى تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن في ضوء معايير التعليم في حالات الطوارئ (INEE) ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، تم تطبيق استبانة تضم (84) فقرة، تمثل مؤشرات لـ (17) معيار لقياس درجة تحقق الحد الأدنى لمعايير التعليم في حالات الطوارئ (INEE) في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن، وطُبقت على عينة طبقية وعشوائية مكونة من (274) شخصاً تمثل أربع جهات رئيسية: القيادات والمشرفين التربويين، ومسؤولي الوكالات المنفذة، ومدراء المدارس والمعلمين والميسرين، وأعضاء مجالس الأباء والأمهات العاملين في برامج التعليم غير الرسمي للعام 2022-2023. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تحقق معايير مجالي: الوصول الى التعليم وبيئة التعلّم، التعليم والتعلّم بدرجة كبيرة، وتحقق معايير مجالي: المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية، والمعايير التأسيسية بدرجة متوسطة، في حين أظهرت الدراسة أن تحقق معايير مجال سياسة التعليم كانت بدرجة قليلة. وتوجد فروق عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن في مجال المعايير التأسيسية تعزى لمتغير الجهات المستهدفة لصالح القيادات والمشرفين التربويين، ومسؤولي الوكالات المنفذة. و توجد فروق عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن في مجال سياسات التعليم تعزى لمتغير الجهات المستهدفة لصالح القيادات والمشرفين التربويين. ولا توجد فروق عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن في مجالات الوصول الى التعليم وبيئة التعلّم، التعليم والتعلّم، والمعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية تعزى لمتغير الجهات المستهدفة. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء برامج التعليم غير الرسمي في اليمن مزيداً من التطوير والاهتمام .

الكلمات المفتاحية: التقييم، التعليم غير الرسمي، معايير التعليم في حالات الطوارئ (INEE).

نبذة تعريضية عن الباحث:

الباحث / فهد محمد غالب العاصمي، حاصل على درجة الدكتوراه في مناهج الرياضيات وطرائق تدريسها جامعة صنعاء 2023، وشغل عدة مناصب بوزارة التربية والتعليم مدرسا، ومشرف تربوي، ورئيس فريق الجودة والاعتماد المدرسي، ثم مدرس ومشرف مادة الرياضيات في ثانوية جمال عبد الناصر للمتفوقين أمانة العاصمة صنعاء، كما عمل أستاذ مساعد في جامعة أقرأ للعلوم والتكنولوجيا، ويعمل منذ 2022 مدير مشروع تعليم المتسربين في محافظة مارب. وهو عضو في المنظمة اليمنية لتعليم العلوم والرياضيات والتقنية، وعضو اتحاد المدربين اليمنيين. للباحث العديد من الأبحاث الأكاديمية تم نشرها في مجلات علمية محكمة وطنية ودولية، وشارك في عدة ندوات ومؤتمرات علمية داخلية. تتركز اهتمامات الباحث حول تعليم المتفوقين، ومهارات القرن الحادي والعشرين، وتعليم (STEM)، والتعليم الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، بالإضافة الى اهتماماته في برامج التعليم (الرسمي - وغير الرسمي) في حالات الطوارئ، والتعافي.

مقدمة:

تعد اليمن واحدة من الدول التي تعاني من صراعٍ دائمٍ وأزمة إنسانية خانقة، فمنذ اندلاع الحرب في عام 2015م تعرضت مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة لأضرار جسيمة أخرجت بعضها عن الخدمة وأصابها الأذى بالتشظي وفقدان التوازن، وفي قطاع التعليم خلفت الحرب أزمة تعليمية هي الأسوأ في تاريخ اليمن المعاصر وإحدى أضخم الأزمات التعليمية في المنطقة، وأصبحت تأثيرات الحرب والصراع مدمرة وتهدد مستقبل الأجيال القادمة.

فرضت الصراعات العنيفة تحديات وقيوداً على حياة الأفراد وحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في التعليم. ومع أن ضمان التعليم للجميع مجمع عليه دولياً كجزء من حقوق الإنسان الأساسية -حتى في الصراعات- وقد بُحث في العديد من النقاشات حول "التعليم في الطوارئ"؛ إلا أن الصراعات تعطله بطرقٍ شتى، وتخلق فجوة معرفية ناجمة عن سنوات من فقدان التعليم وغياب برامج الإدماج التعليمية المناسبة (UNESCO, 2015, p.119).

أشار تقرير اليونيسف (2021) إلى أن الصراع في اليمن أدى إلى تأثيرات هائلة في قطاع التعليم، حيث تعرضت 30% من المدارس للتلف والتضرر الشديد، مما ترك الطلاب بدون أماكن آمنة للتعلم، كما تسببت الحرب في نزوح الطلاب والمعلمين، حيث اضطر العديد من الأطفال وأسرههم للزوح وترك منازلهم ومناطقهم الأصلية، هذا النزوح أثر على حياتهم اليومية وعرقل فرصهم للوصول إلى التعليم، بالإضافة إلى ذلك، تم تشتيت المعلمين وتشيدهم، وما فاقم من حدة الوضع هو أن ما يقدر بنحو ثلثي العاملين في مجال التدريس لم يتسلموا رواتبهم بشكل منتظم منذ أكتوبر 2016، بالتالي التوقف عن التدريس لإيجاد سبل أخرى لإعالة أسرهم، مما أدى إلى نقص في الكوادر التعليمية وتأثير سلبي على جودة التعليم، وأدت الحرب إلى نقص حاد في التمويل لقطاع التعليم، نتج عن ذلك نقص في الموارد المالية، والمواد التعليمية، والكتب المدرسية، والتجهيزات الضرورية للمدارس، وهناك تأثيرات نفسية للحرب يعاني منها الأطفال والشباب، إذ يشعرون بالقلق والضيق والخوف، كما يواجهون صعوبات في التواصل والتفاعل الاجتماعي بسبب الظروف الصعبة التي يعيشونها.

وفي خضم أزمة الحرب والصراع لم يسلم اليمن من وباء فيروس كورونا الذي اجتاحت العالم مطلع العام 2020. ففي 16 مارس 2020م أغلقت المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى أبوابها، وتوقف ما يقرب من 5,8 مليون طفل في المدارس الأساسية والثانوية من دراستهم، وزادت حدة الأزمة الإنسانية وتعطل ما تبقى من هامش النظام التعليمي الهش أصلاً.

كل هذه العوامل أدت إلى تضائل فرص الالتحاق بالتعليم ومعدلات الانتفال إلى صفوف دراسية أعلى، وارتفعت نسبة التسرب من المدارس، إذ يشير تقرير اليونيسف (2021) إلى أن هناك أعداداً بل وأجيالاً من الشباب عامة، تخطت عمر المدرسة دون الحصول على تعليم، وهناك ما يربو على مليوني طفل في سن الدراسة خارج المدارس بسبب الفقر والنزاع وانعدام فرص التعليم، ومعظم هؤلاء المتسربين من الأطفال واليافعين الأكثر ضعفاً في المناطق الريفية والمجتمعات النازحة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. هناك أيضاً قلق متزايد من أن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو الذين تسربوا من مدارسهم في الآونة الأخيرة قد لا يعودون للدراسة إطلاقاً إذا لم يتم دعمهم بشكل صحيح، وقد يمتد خطر الحرمان من التعليم إلى ما بعد الجيل الحالي مهدداً بالقضاء على التقدم المحرز على مر العقود لا سيما في جانب تعليم الفتيات.

وأشارت دراسة الريبي وآخرون (2023)، إلى أن أزمة الحرب وفيروس كورونا قد أدت إلى أوضاع تعليمية بالغة في السوء، حيث أشارت الدراسة إلى أن نسبة الفاقد التعليمي بلغت (65%)، وتوقفت برامج تدريب المعلمين، وعملية التطوير للمناهج والخطط الاستراتيجية لتوفير التعليم للجميع، وتوقفت طباعة الكتب المدرسية، وتراجع اهتمام الأسر بالتعليم وانتشرت ظاهرة عمالة

الأطفال، بما أسهم في تقليص فرص الالتحاق ورفع معدلات التسرب وعُرض خمسة مليون طفل لخطر فقدانهم فرص التعليم (ص.7).

ونظراً إلى العدد الكبير في أعداد أطفال اليمن الذين لا يتلقون تعليماً نظامياً، ولقدرات البلد المنهكة وعدم قدرة النظام التعليمي على تقديم تعليم للجميع، وتجنباً للمخاطر التي يتعرض لها الأطفال والمجتمع بشكل عام؛ برزت حاجة ملحة للتخفيف من حدة هذه الحالة، والبحث عن إستراتيجيات وفرص تعليمية بديلة ومناسبة للأطفال والشباب الذين تأثرت تعليمهم جراء النزاع والحرب.

يأتي التعليم غير الرسمي كإحدى الاستجابات التي تتخذها الحكومات المختلفة والمنظمات الإغاثية والإنسانية للحد من الآثار الناجمة عن حالات الطوارئ، وتوفير التعليم لمعظم الفئات المتضررة، وتقديم برامج التعليم غير الرسمي تعليمياً بديلاً عن التعليم الرسمي للأطفال والمراهقين والشباب خارج المدرسة وأيضاً للمتعلمين الذين لا يناسبهم نظام التعليم الرسمي، وتوفر تعليماً مرناً ومتجاوباً يتناسب بشكل أفضل مع الظروف الفريدة لهذه المجموعات، وتمكنهم من مواصلة أو إكمال التعليم الذي تخلفوا عنه، و/ أو بناء المهارات الحياتية والمهنية الضرورية (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآبي)، 2020، ص.8).

في ضوء ما سبق فقد قامت بعض المنظمات والوكالات الإغاثية الأممية والدولية بتنفيذ وتمويل برامج تعليم غير رسمي بالتنسيق والشراكة مع وزارة التربية والتعليم في اليمن، حيث بدء الإعداد لتنفيذ برامج تعليم غير رسمي في نوفمبر 2020م، بتمويل ودعم من البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية، ومنظمة الطفولة اليونيسف، ومركز الملك سلمان للإغاثة، في عدد من المحافظات اليمنية ومن هذه المشاريع ما يلي:

1- مشروع إعادة التعليم والتعلم إلى اليمن.

2- مشروع الوصول إلى التعليم لأطفال النازحين والمجتمعات المضيفة.

3- مشروع الوصول إلى خدمة التعليم.

هذه المشاريع تستهدف نحو (110) ألف طفل وطفلة من الأطفال المتسربين أو المعرضين لخطر التسرب، أو الذين انقطعوا عن الدراسة لأقل من عام بسبب النزوح والصراع، من خلال برامج التعليم المسرع، والبرامج الوقائية، وبرامج اللحاق (التعويضي)، خلال الفترة من 2021-2024.

وتعد هذه البرامج من التعليم غير الرسمي ذات أهمية كبيرة في سياق التعليم في اليمن، كونها تتناول نوع من أنواع التعليم غير الرسمي لشريحة لا يستهان بها من الأطفال، ويجب أن تنال قدراً مهماً من الدراسات بوصفها برامج خاصة لفئة فرصتها بالتعليم محددة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها اليمن، ووجود عدد كبير من الأطفال خارج المدرسة، أصبح التعليم غير الرسمي أحد الاستجابات التي تتخذها المنظمات الإغاثية والإنسانية للحد من الآثار الناجمة عن حالات الطوارئ، وتوفير التعليم لجميع الفئات المتضررة، من خلال توفير فرص الحصول على التعليم عبر برامج غير رسمية، مثل: البرامج التعويضية والمسرعة والبرامج الوقائية، ولأن مثل هذه البرامج تنفذ لأول مرة في اليمن بشكل واسع ومن قبل المنظمات والوكالات الدولية، وغياب وجود أي دراسة (بحسب علم الباحث) اهتمت في تقييم هذه البرامج في ضوء معايير عالمية خصوصاً تلك المعايير المرتبطة بالتعليم في حالات الطوارئ، راء الباحث القيام بدراسة علمية، تسعى إلى تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن في ضوء معايير التعليم في الطوارئ، وفهم

تأثيرها وجودتها على حياة الأطفال والشباب المستفيدين، والإسهام في توفير رؤية واضحة المدى نجاح هذه البرامج وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومعرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط القصور والعمل على تلافيمها، وبالتالي تسعى الدراسة الى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟
- 2- ما درجة توافر معايير التعليم في حالات الطوارئ في المجالات الخمسة (المعايير التأسيسية، الوصول الى التعليم وبيئة التعلم، التعليم والتعلم، المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية، سياسات التعليم) في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟
- 3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن تعزى لمتغير الجهات المستهدفة (القيادات والمشرفين التربويين، مدراء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في ضوء كل مجال من مجالات معايير التعليم في حالات الطوارئ؟
- 4- ما التحديات التي تواجه تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟
- 5- ما الموجهات المستقبلية لتطوير برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في الآتي:

- 1- التعرف على برامج التعليم غير الرسمي في اليمن.
- 2- تحديد مدى توافر معايير التعليم في حالات الطوارئ في المجالات الخمسة (المعايير التأسيسية، الوصول الى التعليم وبيئة التعلم، التعليم والتعلم، المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية، وسياسات التعليم) في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن.
- 3- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن تعزى لمتغير الجهات (القيادات والمشرفين التربويين، مدراء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في ضوء كل مجال من مجالات معايير التعليم في حالات الطوارئ.
- 4- التعرف على التحديات التي تواجه برامج التعليم غير الرسمي في حالات الطوارئ وطرق التغلب عليها.
- 5- اقتراح موجهات مستقبلية لتطوير برامج التعليم غير الرسمي في اليمن.

فرضيات الدراسة

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضية الآتية:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 > \alpha$) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن تعزى لمتغير الجهات (القيادات والمشرفين التربويين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مدراء المدارس والمعلمين، مجالس الأباء والأمهات) في ضوء كل مجال من مجالات معايير التعليم في حالات الطوارئ.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بما يلي:

- 1- من المتوقع أن تساهم هذا الدراسة في فهم أفضل لفعالية برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتعزيزها.

- 2- ستوفر نتائج هذه الدراسة توجيهات هامة للمنظمات العاملة في مجال التعليم في اليمن وتوجيه السياسات واتخاذ القرارات المستنيرة لتعزيز وتطوير برامج التعليم غير الرسمي.
- 3- ستسهم في توفير رؤى هامة حول تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وفقاً لمعايير التعليم في حالة الطوارئ.
- 4- ستسهم في استكشاف التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في اليمن.
- 5- من المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في توفير رؤى قيمة حول جودة وفعالية برامج التعليم غير الرسمي في اليمن.
- 6- كما يمكن أن تسهم الدراسة في إغناء المعرفة العلمية حول التعليم في الطوارئ وتوفير إطار للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

حدود الدراسة:

- حدود زمنية: تم تطبيق هذه الدراسة في العام 2023م.
- حدود مكانية: محافظات إب، تعز، مارب، حضرموت.
- حدود بشرية: عينة ممثلة من القيادات التربوية بوزارة التربية ومكاتبها في المحافظات والمديريات، ومسؤولي المشاريع في الوكالات المنفذة وشركائهم، ومدراء المدارس، المشرفين التربويين، والمعلمين والميسرين والأخصائيين، وأعضاء مجالس الآباء والأمهات.
- حدود موضوعية: المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ للمجالات: (المعايير التأسيسية، الوصول الى التعليم وبيئة التعلم، التعليم والتعلم، المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية، وسياسات التعليم).

مصطلحات الدراسة:

- 1- التقييم: هو إجراء عملية تقدير، منهجية وغير متحيزة، لنشاط، أو مشروع أو برنامج أو استراتيجية أو سياسة أو قطاع أو أداء مؤسسي وما الى ذلك (الأمم المتحدة، 2016). ويعرف الباحث التقييم إجرائياً بأنه: عملية جمع المعلومات والبيانات (من عينة الدراسة) بطريقة منهجية وموضوعية لمدى تحقق معايير التعليم في حالات الطوارئ في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن في إطار حدود هذه الدراسة.
- 2- التعليم غير الرسمي تعرفه (الآيني) (2020) بأنه: مصطلح شامل يشير إلى برامج التعليم المخططة لها ذات هيكلية ومنظمة تقع خارج نظام التعليم الرسمي، تنتهي بعض أنواع التعليم غير الرسمي بإعطاء شهادات معتمدة وبعضها الآخر لا ينتهي بذلك، وتتميز برامج التعليم غير الرسمي بتنوعها ومرونتها وقدرتها على الاستجابة السريعة للاحتياجات التعليمية الجديدة للمتعلمين في ظرف معين، فضلاً عن طرق التدريس الشاملة التي تركز على المتعلم (ص.40). ويعرف إجرائياً في هذه الدراسة على أنه: برامج التعليم والمسرّع والوقائي والتعويضي التي تنفذها المنظمات والوكالات الدولية في اليمن، وتستهدف الأطفال الذين تركوا الدراسة من عام دراسي أو أكثر أو الأطفال الذين تجاوز عمرهم سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس أو الأطفال المهددون بالتسرب.
- 3- معايير التعليم في حالات الطوارئ (الآيني): هي معايير وضعها الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) في خمسة محاور وتمثل الحد الأدنى من الممارسات المرتبطة بمجالات التعليم، وتستخدم في حالات الطوارئ بما في ذلك الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، وتوفر هذه المعايير إرشادات بشأن كيفية استجابة الحكومات الوطنية وغيرها من السلطات والوكالات الوطنية والدولية.

وتعرف إجرائياً بأنها: المواصفات والمؤشرات الخاصة بمعايير التعليم في حالات الطوارئ التي وضعتها الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) اللازم توفرها في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وفقاً للأداة التي تم الاعتماد عليها الباحث.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. مفهوم التعليم غير الرسمي:

تستخدم خطط وسياسات قطاع التعليم والحكومات الوطنية والمناحون متعدّدو وثنائيو الأطراف والوكالات الإنسانية والمنظمات في الدول طيفاً واسعاً من المصطلحات للإشارة إلى التعليم الذي يتم تقديمه خارج نطاق النظم المدرسية الرسمية، وهذه المصطلحات تم تعريفها وتطبيقها على نحو متضارب بين السياقات. وهناك خلط بين مفهوم التعليم غير الرسمي ومفهوم التعليم غير النظامي، ومفهوم التعليم البديل، فالبعض يعتبرهم نوعاً واحداً، وهناك من يفرق بينهم ويعتبر كل نوع يختلف عن الآخر من حيث الإجراءات والزمن المخصص وتوقيت وأماكن تنفيذ كل نوع، إضافة إلى تباين في المخرجات لكل نوع، وهنا سيتم عرض بعض التعريفات لمفهوم التعليم غير الرسمي.

عرفت مفوضية اللاجئين (UNHCR) (2019) برامج التعليم غير الرسمي بأنها: البرامج التي تسمح للمتعلمين بالوصول إلى كفاءات معتمدة تعادل تلك التي يتم اكتسابها في المدارس الرسمية. وعلى أي حال، قاموا بتمييز هذه البرامج عن تلك التي يطلقون عليها "التعليم غير النظامي" أو البرامج التعليمية التي لا تؤدي إلى كفاءات معتمدة (ص.14).

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) (2011) التعليم غير الرسمي على أنه: التعليم المؤسسي، والمتعمد، والمخطط له من أحد مقدمي التعليم، وتمثل الصفة المميزة للتعليم غير الرسمي في كونه إضافة للتعليم الرسمي أو بديل عنه، و/أو مكمل له في إطار عملية التعلم مدى الحياة للأفراد. وغالباً ما يُقدّم لضمان حق الوصول إلى التعليم للجميع، ويلبي احتياجات الأشخاص من جميع الأعمار لكنه لا يُطبّق بالضرورة هيكل مسار مستمر، وقد يكون قصير الأمد و/أو منخفض الكثافة، وعادةً ما يُقدّم في صورة دورات قصيرة، أو ورش عمل، أو حلقات دراسية. وغالباً ما يؤدي التعليم غير الرسمي إلى مؤهلات غير معترف بها على أنها رسمية أو معادلة للمؤهلات الرسمية من الهيئات التعليمية الوطنية أو حتى بأنها مؤهلات على الإطلاق. يمكن للتعليم غير الرسمي أن يغطي البرامج التي تساهم في محو أمية الشباب والبالغين وتعليم الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وكذلك البرامج المتعلقة بمهارات الحياة، ومهارات العمل، والتنمية الاجتماعية أو الثقافية. ويعرف إيريري (2018) التعليم غير الرسمي (NFE) بأنه: "مبادرة تعليمية منهجية ومقصودة، وعادةً ما تكون خارج حدود التعليم الرسمي، حيث يُعدّل المحتوى ليتلاءم مع احتياجات المتعلمين الفريدة في حالات خاصة لتحقيق بعض مخرجات التعلم المتوقعة" (ص.20).

مما سبق يمكن استخلاص مفهوم التعليم غير الرسمي بأنه: برامج التعليم المقدمة بديلاً عن التعليم الرسمي للأطفال والمراهقين والشباب خارج المدرسة وأيضاً للمتعلمين الذين لا يناسبهم نظام التعليم الرسمي، وتوفر تعليماً مرناً ومتجاوباً يتناسب بشكل أفضل مع الظروف الفريدة لهذه المجموعات، وتمكنهم من مواصلة أو إكمال التعليم الذي تخلّفوا عنه، وتسمح للمتعلمين بالوصول إلى كفاءات معتمدة تعادل تلك التي يتم اكتسابها في المدارس الرسمية.

2. أنواع وخصائص برنامج التعليم غير الرسمي:

هناك نطاق واسع من البرامج التي تلبي احتياجات التعليم المتنوعة للأطفال والشباب الذين هم خارج المدرسة والمتأثرين بالأزمات والصراعات. وفقاً لباكستر وبيثي (2009)، قد يرغب بعض الشباب في إكمال تعليمهم أثناء و/أو بعد انتهاء فترة الأزمات والنزاعات

وذلك بغرض الحصول على شهادة تمكنهم من استكمال تعليمهم أو إيجاد وظائف في المستقبل. قد يرغب آخرون في اكتساب مهارات قابلة للتسويق من خلال التدريب على تجارة أو حرفة جنباً إلى جنب مع أساسيات القراءة والكتابة والحساب. أظهرت مراجعة الدراسات السابقة وجود مسارين أو اتجاهين لبرامج التعليم غير الرسمي بشكل عام: البرامج الأكاديمية، ومن خلالها اكتسب المشاركون معرفة ومهارات تعادل تلك التي يتم اكتسابها في المدارس الرسمية، وبرامج التدريب الفني/المهني أو تدريب سبل العيش، والتي تكون موجهة نحو إيجاد عمل/وظيفة. إن البرامج الأكاديمية، مثل التعليم الأساسي البديل وبرامج التعليم المسرع وبرامج التعليم التكميلي والبرامج الثانوية البديلة، لديها أهداف وغايات متعلقة بالتعلم التقليدي الأكاديمي والمدرسي، مثل القراءة والكتابة واللغة والرياضيات والدراسات الاجتماعية والعلوم، أما برامج التدريب الفني/المهني وبرامج تدريب سبل العيش فهي تهدف إلى مساعدة المتعلمين الذين يرغبون باكتساب المهارات اللازمة لخلق أو تحسين فرص معيشتهم (الآيني، 2020، ص.30).

ومن خلال الاطلاع على الدراسات والأدبيات التي تناولت التعليم غير الرسمي وجد الباحث تصنيفات كثيرة لأنواع مختلفة من برامج التعليم غير الرسمي، وتم الأخذ بالتصنيف الذي أورده فريق عمل التعليم المتسارع (2021) كما في جدول (1).

جدول (1) أنواع البرامج المقدمة للفئات المحرومة من التعليم

البرامج الاستدراكية	برامج التعليم المتسارع	البرامج التصحيحية	برامج التجسير
<ul style="list-style-type: none"> - ملتحقين ببرنامج تعليم نظامي أو غير نظامي سابقاً في أي مرحلة/صف/مستوى. - فاتهم شهرين إلى عام واحد من الدراسة تقريباً بسبب تعطيل الدراسة نتيجة أزمة أو نزاع أو نزوح. 	<ul style="list-style-type: none"> - تجاوز سنهم المرحلة الدراسية المناسبة. - غير ملتحقين بالمدرسة (على سبيل المثال، لعامين أو أكثر) أو لم يلتحقوا بالمدرسة مطلقاً. - لم يكملوا المرحلة الابتدائية. - متأثرين بالفقر أو الأزمة أو النزاع أو النزوح. 	<ul style="list-style-type: none"> - مسجلين/ملتحقين حالياً ببرنامج تعليمي. - يحتاجون دعماً إضافياً في مادة (مواد) دراسية محددة. 	<ul style="list-style-type: none"> - متعلمين نازحين من أي فئة عمرية/صف. - سبق لهم الالتحاق بالمدرسة في وطنهم حيث كانت المناهج الدراسية فيه مختلفة اختلافاً كبيراً عن مناهج البلد المضيف أو درسوها بلغة مختلفة.
<ul style="list-style-type: none"> - استعادة التعلم الذي فقده واكتساب المهارات التي فوّتها أثناء تعطيل الدراسة. - استئناف الدراسة من النقطة التي كانوا سيصلون إليها إذا لم يحدث تعطيل الدراسة. - العودة إلى البرنامج التعليمي نفسه الذي كانوا ملتحقين به قبل تعطيل الدراسة. 	<ul style="list-style-type: none"> - اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية الأساسية. - استكمال مناهج المرحلة الابتدائية والحصول على شهادة. - الانتقال إلى مرحلة الدراسة الثانوية أو التدريب المهني أو سبل العيش. 	<ul style="list-style-type: none"> - اكتساب المعرفة والمهارات في مادة (مواد) دراسية من خلال الدعم الإضافي الهادف. - النجاح في البرنامج التعليمي المسجلين فيه. 	<ul style="list-style-type: none"> - اكتساب مهارات في لغة التدريس أو اكتساب المعارف والمهارات الأخرى. - النجاح في نظام التعليم في البلد المضيف. - الانتقال إلى نظام التعليم النظامي في البلد المضيف.
<ul style="list-style-type: none"> - المعرفة والمهارات التي لدى المتعلمين بالفعل لكنهم فقدوها عندما كانوا خارج المدرسة. - المعرفة والمهارات الجديدة التي فاتتهم أثناء تعطيل الدراسة. 	<ul style="list-style-type: none"> - كل المرحلة الابتدائية الدنيا أو المرحلة الابتدائية بأسرها أو مرحلة التعليم الأساسي بأسرها. 	<ul style="list-style-type: none"> - المواد الدراسية التي يجد الفرد المتعلم أو مجموعة المتعلمين صعوبة في تعلمها. 	<ul style="list-style-type: none"> - لغة تدريس جديدة أو المعارف الأساسية التي يحتاجها المتعلمين لتحقيق النجاح في نظام التعليم الجديد.

3. أهداف برامج التعليم غير الرسمي:

برامج التعليم غير الرسمي تلعب دوراً حاسماً في حالات الطوارئ لتلبية احتياجات التعلم والتنمية الشخصية والمهنية للأفراد المتأثرين بتلك الحالات. وتتضمن أهداف برامج التعليم غير الرسمي في حالات الطوارئ الآيني (2020)، US Agency for International Development (USAID) (2016) ما يلي:

- أ. توفير الوصول إلى التعليم: في حالات الطوارئ، يمكن أن يتعرض الأفراد لانقطاع الدروس والتعليم المنتظم، تساعد برامج التعليم غير الرسمي في تعويض هذا الانقطاع وتوفير فرصة للتعلم المستمر سواء كان ذلك من خلال الدروس التكميلية أو الدروس عبر الإنترنت أو البرامج التعليمية المجتمعية.
- ب. تعزيز الصمود والاستعداد: تعزز برامج التعليم غير الرسمي الصمود والاستعداد لدى الأفراد في حالات الطوارئ، وتمنحهم المهارات والموارد التعليمية اللازمة للتكيف مع التحديات والمخاطر والمواجهة النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تنشأ خلال الأزمات، وتعزيز القدرة على التحمل والتكيف وتعزيز الثقة بالنفس لدى الأفراد.
- ج. توفير المهارات المعرفية والعملية: تساعد برامج التعليم غير الرسمي في توفير المهارات المعرفية مثل القراءة والكتابة والحساب، والمهارات العملية التي يحتاجها الأفراد في حالات الطوارئ، على سبيل المثال: المهارات الطبية الأساسية، والإسعافات الأولية، والتغذية، والحماية من الأمراض، والتواصل، والتعاون، وإدارة الأزمات، واستخدام هذه المهارات للحفاظ على سلامتهم الشخصية ومساعدة الآخرين في حالات الطوارئ.
- د. تعزيز الاندماج والمشاركة والتفاعل الاجتماعي: يمكن أن يكون الأطفال المتسربين والمحرومين من التعليم عرضة للعزلة الاجتماعية وفقدان الفرص للتواصل والتفاعل مع أقرانهم. تعمل برامج التعليم غير الرسمي في حالات الطوارئ على تعزيز الاندماج والمشاركة المجتمعية، وتمكن الأفراد من الانخراط في النشاطات التعليمية والتعاون مع الآخرين، يتيح ذلك للأطفال بناء علاقات اجتماعية صحية وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم، ويسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وتقوية العلاقات المجتمعية في فترات الأزمات.
- هـ. توفير فرص المستقبل: التعليم يعتبر أساسياً لتمكين الأطفال من الحصول على فرص أفضل في المستقبل. برامج التعليم غير الرسمي تعزز فرص الأطفال المتسربين والمحرومين من التعليم للحصول على وظائف أفضل، وتمكنهم من مواصلة التعليم العالي وتحقيق طموحاتهم المهنية.
- و. يعد التعليم الأداة الأساسية لحماية الأطفال، والشباب المتضررين من الكوارث والصراعات، وتسهم برامج التعليم غير الرسمي في تسهيل إيصال مجموعة من الرسائل الأساسية المنقذة للحياة.

4. الاعتبارات الرئيسية لتصميم وتنفيذ برامج التعليم غير الرسمي:

يقدم التعليم غير الرسمي مجموعة متنوعة من البرامج لتلائم حاجات ملايين الشباب والمراهقين المتسربين من التعليم الذين حالت النزاعات والأزمات دون استمرار تعليمهم، ويمكن لبرامج التعليم غير الرسمي المنظمة وذات الجودة العالية والمعتمدة، والتي تستجيب لاحتياجات الشباب المتأثرين بالنزاعات والأزمات أن تكفل ألا يؤدي تعليمهم المتقطع إلى استبعادهم من التعليم على المدى الطويل. يمكن أن يكون لاستبعاد الشباب على المدى الطويل من التعليم عواقب وخيمة على الكفاح من أجل التصدي للفقر وضمان حصولهم على عمل ذي أهمية يعتمد غالباً على الحصول على شهادة رسمية. من الأمور المحورية لتحقيق هذه الأهداف

تهيئة بيئة سياسة تمكينية تحدد مدى ملاءمة التعليم غير الرسمي والاعتراف به ووضعه داخل قطاع التعليم، ولا سيما بالنسبة للأسر والشباب والمراهقين المتأثرين بالأزمات (الآيني، 2021، ص.12).

وضعت شبكة (الآيني، 2021) لصانعي القرار، والمانحين والممارسين والجهات المعنية الأخرى، عشرة اعتبارات رئيسية لكيفية تسهيل التوسع وتقديم التعليم غير الرسمي للمراهقين والشباب في البيئات المتأثرة بالأزمات والنزاعات. تهدف الاعتبار العشرة أن تساعد أصحاب القرار والمانحين والمسؤولين عن تصميم وتنفيذ وتمويل وكتابة السياسات على وضع برامج تعليم غير رسمي متاحة وشاملة، والتي تدعم تقديم البرامج التي ستحقق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وتزويد الشباب بإمكانية الوصول إلى تعليم جيد وملائم لاحتياجاتهم ومستمر. وتشمل هذه الاعتبار ما يلي:

- إدماج برامج التعليم غير الرسمي في هيكل التعليم الرسمي.
- إزالة العوائق المالية والإدارية التي تحول دون الوصول إلى فرص التعليم غير الرسمي.
- إدراج مهارات ما بعد مرحلة التعليم الأساسي، وتسهيل الانتقال من التعليم غير الرسمي إلى التعليم الرسمي أو بعد مرحلة التعليم الأساسي أو فرص كسب الرزق.
- اعتماد برامج التعليم غير الرسمي.
- ضمان استدامة التمويل لبرامج التعليم غير الرسمي.
- ضمان التصميم الشامل والوقائي وتطبيق التعليم غير الرسمي.
- إدراج قدر من المرونة في برامج التعليم غير الرسمي من حيث الوقت، والموقع، والتنفيذ.
- ضمان ملاءمة برامج التعليم غير الرسمي لحاجات الشباب والمراهقين.
- وضع برامج شاملة في مجال التعليم غير الرسمي تتناول الصحة وبناء السلام والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS) وفرص كسب الرزق للشباب والمراهقين المتضررين من الأزمات والنزاعات.
- تعزيز مشاركة الشباب والمراهقين في وضع برامج التعليم غير الرسمي.

5. سياسات ولوائح برامج التعليم غير الرسمي في اليمن:

بناءً على نداء الاستجابة العاجل لارتفاع عدد الأطفال خارج المدرسة بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية، وبناءً على إطلاق اليونسكو (مبادرة عالمية للأطفال خارج المدرسة "OOSCI")، شملت هذه المبادرة (26) دولة، منها "الجمهورية اليمنية"، حيث يستهدف الأطفال خارج المدرسة ببرامج خاصة؛ ليتم إلحاقهم بالتعليم، وتم طرح إطار تنظيمي لبرنامج التعليم المسرع بدعم وتمويل من برنامج الشراكة العالمية للتعليم (GPE)، وعُرف بأنه تعليم لمن فاتهم التعليم الرسمي (غير الدارسين أو من ترك المدرسة)، اعتماداً على برامج التعليم المفتوح مثل: برامج التعليم البديل، تعليم الفرصة الثانية والتعليم المرن، ويتكون من البرامج الآتية:

- أ. التعليم المسرع: بمعنى إتمام المتعلمين لعدد من السنوات الدراسية خلال فترة أقصر من الزمن، ويصمم عادة للأطفال فوق العاشرة من العمر الذين تسربوا من المرحلة الأساسية.
- ب. مدارس المجتمع: مدارس توفر فرص تعليمية للأطفال المتسربين من المدارس أو الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس، وتعمل هذه المدارس على استقطاب الأطفال وتأهيلهم إلى نهاية الصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي ويتم دمجهم بعد ذلك بمدارس التعليم الرسمي من الصف السابع.

ج. التعلم الذاتي في أوقات الطوارئ: يهدف الى مساعدة الأطفال غير القادرين على الوصول الى المدارس على اكتساب المعارف والمهارات والقيم وفق المناهج المعتمدة لمرحلة التعليم الأساسي.

د. برنامج الانتساب العام: وهو برنامج تعليمي يساعد في توفير فرص التعليم للمتسربين من الصف السابع وحتى الصف التاسع من التعليم الأساسي، أو من لديه شهادة من أحد البرامج التعويضية، أو برامج محو الأمية وعمره لا يسمح له العودة للمدرسة، وبالتالي يسجل في إحدى المدارس لكي يؤدي الامتحانات النهائية فيها مع طلبة التعليم الرسمي. وفي إبريل 2020 أصدرت وزارة التربية والتعليم في عدن لائحة لتنظيم وتسير التعليم غير الرسمي تحت عنوان "مسارات التعليم التعويضي والفرصة الأخيرة"، وحددته بأنه: مسار تعليمي مكمل ومساعد لنظام التعليم العام، وهو مسار مؤقت ينشأ أثناء الطوارئ يهتم بتوفير فرص تعليمية بديلة لمن تسربوا عن التعليم أو لمن لم يلتحقوا بالتعليم وفق مسارات بديلة من سن الثامنة الى نهاية سن الخامسة عشر، ويشمل خمسة برامج كما يلي:

أ. الصف الواحد المتعدد المستويات: وهو مسار تعليمي يقوم على الالتزام الدراسي وفق ساعات محددة ومرنة، ومنهج مكثف ومسرّع، بما يمكن التلاميذ من إتمام نواتج التعلم للعام الدراسي في فصل دراسي يستهدف الأطفال خارج المدرسة والتعليم من سن الثامنة الى الخامسة عشر (متسربين ومحمجين) ممن أصبح سنهم العمري يفوق سنه الدراسي بستين أو أكثر وينفذ في مدارس التعليم العام سواء أكانت في مناطق جغرافية لا تصلها الخدمات التعليمية أو في فصول تعليم منفصلة.

ب. التعليم الذاتي: هو فرصة مجتمعية للتعليم الإرشادي في المنزل أو في مراكز التعلم المجتمعية التي يتم إنشاؤها بشكل مشترك من قبل وزارة التربية والتعليم والمناطق التعليمية والسلطات المجتمعية وخاصة في المناطق التي يصعب على الأطفال الوصول الى المدرسة فيها بسبب حالات الطوارئ ويستهدف هذه المسار بدرجة رئيسية الأطفال المتسربين في دراستهم من سن 6-15 سنة، سواء أكانوا في منازلهم أم في مخيمات النازحين.

ج. الإكمال الصيفي/الفرصة الثانية: وهو مسار يدعم إكمال الأطفال لتعليمهم أثناء الفترة الصيفية بغرض منحهم فرصة ثانية لإعادة اختبارات آخر العام بعد دراسة مكثفة لمدة شهرين وذلك لتفادي إعادة العام الدراسي.

د. مدارس المجتمع: وهي مدارس تستهدف الأطفال المتسربين أو المنقطعين عن التعليم أو الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم، وغالبا ما تتضمن صفاً متعدد المستويات ويؤدي المجتمع المحلي دوراً رئيسياً في تقديم المبنى والمشاركة في إدارة المدرسة.

هـ. الدعم التعليمي الوقائي: ويستهدف الأطفال الذين يواجهون خطر التسرب من المدرسة والذين يحتاجون الى دعم تعليمي أثناء العام الدراسي وذلك لضمان استمرارية تقدمهم في سنوات الدراسة.

6. برامج التعليم غير الرسمي المنفذة في اليمن خلال الأعوام 2021-2023:

في هذا المبحث سيتم الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي نصه: "ما برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟" وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بجمع المعلومات حول برامج التعليم غير الرسمي في اليمن، من خلال اجتماعات الكتل الفرعية والوطنية للتعليم (ويعد الباحث أحد العاملين في منظمات المدنية غير الحكومية التي تنفذ أحد مشاريع التعليم غير الرسمي)، حيث تم جمع معلومات حول برامج التعليم غير الرسمي في اليمن من خلال المصادر الآتية:

- المكتب الفني لوزارتى التربية والتعليم في كل من عدن وصنعاء.
- منسوق كتلة التعليم الوطنية والفرعية (في المحافظات المستهدفة بعينة الدراسة).
- مدراء المشاريع في المنظمات المنفذة لبرامج التعليم غير الرسمي في اليمن.

الإطلاع على مقترحات المشاريع المنشورة في مواقع الوكالات المنفذة لهذه المشاريع.

جدول (2) برامج التعليم غير الرسمي المنفذة والجاري تنفيذها في اليمن

أولاً:	مشروع الوصول إلى التعليم للأطفال النازحين والمجتمعات المضيفة في محافظة مأرب
الجهة الممولة	مركز الملك سلمان، الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية ECHO.
الوكالات المنفذة	UNICEF+NRC بالإضافة إلى شريك من المنظمات المحلية.
فترة المشروع	نوفمبر 2021- نوفمبر 2023.
المناطق المستهدفة	محافظة مأرب، مديريات: مأرب المدينة، مأرب الوادي، حريب.
البرامج المنفذة	1- برنامج اللحاق Catch-Up (التعويضي) ويستهدف: الأطفال النازحين داخلياً والمجتمع المضيف في سن المدرسة الذين كانوا يحضرون سابقاً برنامج تعليم رسمي تعطل تعليمهم لمدة أشهر إلى ما يقرب من عام واحد، للصفوف الدراسية من الصف الأول الأساسي إلى الصف الثاني الثانوي، لعدد 2800 طالب و4200 طالبة، ونفذ البرنامج خلال الفترة مايو- أغسطس 2022، وحقق نسبة وصول لهدف (89%) حيث وصل إلى عدد 6128 طالب وطالبة من بين (7000) طالب وطالبة، كان يستهدفهم البرنامج.
	2- البرنامج المسرع ALP ويستهدف: الأطفال النازحين داخلياً والمجتمع المضيف في سن المدرسة الذين لم يسبق لهم الالتحاق ببرنامج تعليمي رسمي أو غير رسمي أو الذين تعطل تعليمهم لمدة أكثر من عام واحد، للصفوف الراحية من الأول إلى السادس من التعليم الأساسي. لعدد 2800 طالب و4200 طالبة. ونفذ البرنامج عبر ثلاث دورات من ديسمبر 2022 إلى سبتمبر 2023، كل دورة مدتها ثلاثة أشهر بما تعادل عام دراسي كامل. وحقق نسبة وصول (75%) حيث وصل إلى عدد 5216 طالب وطالبة من 7000 طالب وطالبة كان يستهدفهم البرنامج.
التدخلات (أنشطة المشروع)	<ul style="list-style-type: none"> - المسح الميداني لمعرفة تواجد الأطفال المتسربين وتقييم الاحتياجات التعليمية لهؤلاء الطلبة. - تنفيذ جلسات توعوية حول أهمية التعليم بشكل عام وتعليم الفتاة بشكل خاص وفرص التعليم المتاحة، وطبيعة البرامج ومميزاتها ومعاييرها. - تأهيل طفيف (يشمل الطلاء وإصلاح النوافذ والكهرباء ودورات المياه) لعدد (32) مدرسة نظامية التي تم فيها تنفيذ البرنامج التعويضي فيها، حيث وافقت فترة البرنامج الإجازة الصيفية للتعليم النظامي. - إنشاء عدد 136 فصل مدرسي مؤقت وتزويدها بالمقاعد والسيورات اللازمة لاستيعاب طلبة البرنامج المسرع في 31 موقع، وعمل أسورة للمدارس التي تفتقر للسطح وكانت (9) مدارس. - إنشاء عدد 140 دورة مياه في مواقع البرنامج المسرع. - تزويد المدارس بوسائل ترفيهية من ألعاب (حديقة أطفال)، ووسائل تعليمية، وأدوات تدريس، وأدوات نظافة، وحقائب ترفيهية. - توفير حقائب للطلبة مع مستلزماتها. - توفير أدوات للدعم النفسي والمشغولات اليدوية وأدوات الرسم والتشكيل والكولاج والأدوات الرياضية لجميع مدارس البرنامج المسرع. - توفير كادر إداري (مدراء، مشرفين، مرشد مقيم)، تعليمي (معلمين ومعلمات) وميسري (دعم نفسي، ومهارات حياتية، وتوعية بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب)، وأخصائيين اجتماعيين، وخدمات (حراسة، وعمال خدمات نظافة)، من الجنسين وتزويدهم بحوافز شهرية طوال مدة تنفيذ البرنامجين. - تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم النشط، وميسري الدعم النفسي والمهارات والتنوعية. - تشكيل لجان مدرسية (مجالس آباء وأمهات، ولجان حماية) من المجتمع المحلي، وتدريبهم على المشاركة المجتمعية وبرتوكولات المدارس الآمنة. - توفير خدمات الإحالة للأطفال الأكثر حرماناً.

<p>- تزويد المدارس بالمياه اللازمة للنظافة.</p>	
<p>المنهج الدراسي</p> <p>في برنامج اللحاق Catch-Up (التعويضي)، تم الاعتماد على المنهج الرسمي، وتم تشكيل لجنة من الموجهين الفنيين لعمل تشذيب واختصار للمنهج الرسمي بما يتوافق مع الفترة المحددة للبرنامج بثلاثة أشهر، ويركز على الموضوعات والوحدات الدراسية الأكثر أهمية. إضافة الى ذلك تم تدريس الطلاب كتاب المهارات الحياتية، ودليل خطوات الأمن والسلامة للحماية من مخاطر الألغام ومخلفات الحرب.</p>	
<p>في البرنامج المسرع ALP، لدى وزارة التربية والتعليم منهج لمواد القراءة والحساب والعلوم تم إعداده من موضوعات المنهج المدرسي الرسمي، بدعم من وكالات دولية مانحة، كما تم تدريس مواد القرآن الكريم والتربية الإسلامية والاجتماعية، إضافة الى ذلك تم تدريس الطلاب كتاب المهارات الحياتية، ودليل خطوات الأمن والسلامة للحماية من مخاطر الألغام ومخلفات الحرب.</p>	
<p>نظام التقييم ومنح واعتماد الشهادات</p> <p>في برنامج اللحاق Catch-Up (التعويضي)، تم إجراء تقييم تكويني (بنائي) من خلال تكاليف للطلاب واختبار نصف فصلي، وتقييم نهائي عبر اختبار نهاية الفصل (مدرة البرنامج)، وتوزعت النسب (40%) لأعمال الفصل والاختبار النصفي، و(60%) للاختبار النهائي، بحيث يحسب نجاح الطالب في حال حصل على الأقل (50%) في كل مادة دراسية، وبلغت نسبة النجاح (81%) وتم منح شهادات للطلبة الناجحون، وإحاقهم بالتعليم النظامي.</p>	
<p>في البرنامج المسرع ALP، لم يتم التدريس وفق مستويات كما نصت عليه اللائحة بل تم التدريس وفق صفوف تبدأ من الأول الى السادس الأساسي، حيث يتم دراسة الصف خلال ثلاثة اشهر، وخلال الثلاث الدورات يكون الطالب قد درس ثلاثة صفوف دراسية، أما نظام التقييم فقد تم إجراء اختبارات تشخيصية قبل بدء البرنامج لتحديد وتوزيع الطلاب وفق مستوياتهم المعرفية في الصفوف من أول الى السادس، وتم إجراء تقييم تكويني (بنائي) من خلال تكاليف للطلاب واختبار نصف فصلي (في كل دورة)، وتقييم نهائي عبر اختبار نهاية كل دورة (مدة البرنامج)، وتوزعت النسب (50%) لأعمال الفصل والاختبار النصفي، و(50%) للاختبار نهاية الدورة، بحيث يحسب نجاح الطالب في حال حصل على الأقل (50%) في كل مادة دراسية، ومن ينجح ينتقل الى الصف الأعلى التالي، ومن يفشل يعيد دراسة الصف مرة ثانية، وبلغت نسبة النجاح (72%) وتم منح شهادات للطلبة الناجحون في نهاية الدورة الثالثة، وإحاقهم بالتعليم النظامي.</p>	
<p>نسبة التنفيذ في الميداني، والنتائج المتحققة</p> <p>تم تنفيذ المشروع بكافة أنشطته، بنسبة 100%. وكانت النتائج كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم بلغ 11344 طالب وطالبة من بين 14000 طالب وطالبة مستهدفين وهو ما يشكل نسبة 81%. - بلغت نسبة النجاح 82% في البرنامج التعويضي، و74% في البرنامج المسرع. - عدد الطلبة الذين تم إحاقهم بالتعليم النظامي بلغ 10400 طالب وطالبة بنسبة 74%. 	
<p>نسبة تحقق الأهداف المرسومة للمشروع وفقاً للتقييم الذي أجراه الطرف الثالث للمشروع فقد تم تحقق هدف المشروع بشكل عام بنسبة 80%</p>	
<p>ثانياً:</p>	
<p>الجهة الممولة</p> <p>البنك الدولي.</p>	
<p>الوكالات المنفذة</p> <p>Sive the children + WFP + UNICEF بالإضافة الى شريك محلي منفذ.</p>	
<p>فترة المشروع</p> <p>ديسمبر 2020 - ديسمبر 2024.</p>	
<p>المناطق المستهدفة</p> <p>محافظة: الحديدة، تعز، اب، صنعاء، حضرموت، مارب، عمران، أمانة العاصمة، ذمار، المهرة.</p>	
<p>البرامج المنفذة</p> <p>1- البرنامج التصحيحي(الوقائي)، ويستهدف: التلاميذ ضعيفي التحصيل، مسجلين/ملتحقين ببرنامج التعليم الرسمي ويحتاجون دعماً إضافياً في مادة (مواد) دراسية محددة للصفوف من أول الى الثالث الأساسي لعدد (90) ألف طالب وطالبة في العشر المحافظات المستهدفة، وخلال العام الجاري نفذ في محافظات: إب، تعز، مأرب، حضرموت، وتم الوصول الى (16) ألف تلميذ وتلميذة، وتم تنفيذ البرنامج خلال شهر يونيو- يوليو 2023، وسيتم استكمال تنفيذ البرنامج في بقية المحافظات المستهدفة خلال الفتر القادمة من مدة المشروع.</p>	

<p>2- التعلم الذاتي أو التعلم عن بعد من خلال برنامج تعليمي بديل متعدد الوسائل للصفوف 1-9 أساسي، ويستهدف: الأطفال اللذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة بسبب بعد المسافة أو غيرها من الأسباب، لكن هذا البرنامج ما يزال في طور المناقشة وفرص تنفيذه ضئيلة بحسب إفادة القائمون على المشروع.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - المسح الميداني لمعرفة تواجد الأطفال المتسربين وتقييم الاحتياجات التعليمية لهؤلاء الطلبة. - تحسينات البنية التحتية المدرسية إعادة تأهيل منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (نقاط المياه، وشبكة الصرف الصحي، ودورات المياه)، وإجراء إصلاحات طفيفة على الفصول الدراسية، وشراء الأثاث المدرسي مثل الكراسي والطاولات، وشراء المواد اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ (مثل الفيضانات أو الجفاف)، وإقامة أماكن تعليمية مؤقتة. - تزويد المدارس باللوازم المدرسية الأساسية للمعلمين والتلاميذ على حد سواء، مثل الدفاتر وأقلام الرصاص والمحيات... الخ. - التغذية المدرسية وتشمل الوجبات الخفيفة المدرسية (أصابع التمر والبسكويت عالي الطاقة)، وكذلك الوجبات الساخنة المنتجة محلياً من خلال تأمين مطابخ مدرسية صحية في مجموعة فرعية من المدارس المستهدفة. - توفير حافز شهري للمعلمين (الذين ينفذون البرنامج التصحيحي) من الجنسين طوال مدة تنفيذ البرنامجين. - تدريب المعلمين على التعليم المبكر للحساب ومحو الأمية وكذلك المهارات التربوية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتقييم التعلم. - دعم قدرات الإدارات التربوية والتعليمية والمدرسية من خلال تدريب مسؤولي التعليم بما في ذلك المسؤولين في الوزارة وعلى مستوى المحافظات والمدريّات وتعزيز القدرات القياديّة لمدراء المدارس ورؤسائها والمشرفين على التربية والتعليم، وتوفير المعدّات الأساسيّة لتعزيز نظام معلومات الإدارة التربوية EMIS. 	<p>التدخلات (أنشطة المشروع)</p>
<p>يتم تدريس مواد القراءة والحساب للصف الأول، ونهج القراءة، والحسابية للصف الثاني، والثالث الأساسي.</p>	<p>المنهج الدراسي</p>
<p>البرنامج التصحيحي يهدف الى إكساب التلاميذ ضعفي التحصيل من المسجلين بالتعليم الرسمي المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب ولا يتطلب منح شهادات ويتم تقييم مدى اكتساب التلاميذ لهذه المهارات من خلال إجراء اختبار قبلي-بعدي ومقارنة أداء التلاميذ قبل وبعد تنفيذ البرنامج.</p>	<p>نظام التقييم ومنح واعتماد الشهادات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تم تنفيذ 80% من أنشطة البرنامج التصحيحي (الوقائي)، وما يزال المشروع مستمر حتى نهاية 2024م. - لم يتم البدء بتنفيذ التعلم الذاتي أو التعلم عن بعد. - نسبة التحقق للنتائج في الأنشطة التي تم تنفيذها بلغت بمتوسط عام بلغ 85%. 	<p>نسبة التنفيذ في الميداني، والنتائج المتحققة</p>
<p>الوصول الى خدمة التعليم</p>	<p>ثالثاً:</p>
<p>ECHO + UNICEF.</p>	<p>الجهة الممولة</p>
<p>Sive the children بالإضافة الى شريك من المنظمات المحلية.</p>	<p>الوكالات المنفذة</p>
<p>أكتوبر 2022- ديسمبر 2024.</p>	<p>فترة المشروع</p>
<p>محافظة حجة، مديرية: عبس.</p>	<p>المناطق المستهدفة</p>
<p>البرنامج المسرع، ويستهدف الأطفال النازحين داخلياً والمجتمع المضيف في سن المدرسة الذين لم يسبق لهم الالتحاق ببرنامج تعليمي رسمي أو غير رسمي أو الذين تعطل تعليمهم لمدة أكثر من عام واحد. للصفوف من 4- 9 من التعليم الأساسي. لعدد (3000) طفل، (3250) طفلة. المشروع حالياً في مرحلة التجهيزات، ومن المتوقع البدء بالتنفيذ الفعلي مطلع عام 2024.</p>	<p>البرامج المنفذة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء فصول دراسية مؤقتة وتزويدها بالمقاعد والسيورات اللازمة لاستيعاب طلبة البرنامج المسرع. - إنشاء دورات مياه في مواقع البرنامج المسرع. - تزويد المدارس بوسائل تعليمية، وأدوات تدريس، وأدوات نظافة، وحقائب ترفيهية. 	<p>التدخلات (أنشطة المشروع)</p>

<ul style="list-style-type: none"> - توفير حقائب للطلبة مع مستلزماتها، وحقائب للمعلمين. - تزويد المعلمين بحوافز شهرية طوال فترة البرنامج. - تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم النشط. - تشكيل وتدريب مجالس آباء وأمهات. 	نسبة التنفيذ والنتائج المحققة
تم تنفيذ أنشطة المشروع بنسبة 50% وما يزال المشروع مستمرا حتى نهاية 2024م.	

7. التحديات التي تواجه تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في اليمن:

يواجه تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في اليمن عدد من الصعوبات والتحديات، سواء من جانب الأطر والسياسات التعليمية، أو الوصول وجمع البيانات، أو من جانب الاستدامة ومنح الشهادات، أو فيما يخص تدريب المعلمين وتوعيتهم. وفي هذا المبحث سيتم الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة والذي نصه: " ما التحديات التي تواجه تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟" ويمكن عرض أبرز التحديات في النقاط الآتية:

- اختلاف في اللوائح المنظمة للتعليم غير الرسمي بين وزارة التربية في حكومة الأمر الواقع في صنعاء، ووزارة التربية في الحكومة المعترف بها دوليا في عدن، إذ ترفض كل وزارة مخرجات برامج التعليم غير الرسمي المنفذ من قبل الحكومة الأخرى.
- اللوائح الصادرة من كلا الوزارتين يكتنفها العديد من الثغرات في الآلية التنفيذية مما يؤدي الى الاختلاف في تفسير مواد اللائحة وبالتالي اختلاف في الإجراءات التنفيذية.
- غياب الانسجام والتنسيق بين قيادات الوزارة المركزية والسلطات المحلية، وأحيانا يتم رفض التوجهات والتبرير بأن كل محافظة لها خصوصيتها وظروفها، وتختلف عن غيرها من المناطق وبالتالي يتم فرض إجراءات مخالفة لللائحة.
- الروتين الإداري والتعقيدات في الإجراءات الإدارية لدى السلطات أدى (في كثير من الأحيان) الى تأخر في تنفيذ بعض البرامج.
- ندرة توفر بيانات كاملة ودقيقة حول أعداد وأماكن تواجد الأطفال المتسربين، وصعوبة الحصول عليها، ولا سيما في السياقات غير الآمنة وغير المستقرة.
- تشتت مواقع تواجد بعض الأطفال المستهدفين في أماكن بعيدة وبأعداد قليلة مما يجعل الوصول إليهم، وبالتالي عدم قدرتهم على الوصول الى مراكز التعليم.
- حركة النزوح والتنقل من مكان الى آخر حيث يشكل عدم الاستقرار احدى الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي.
- عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لفكرة هذه البرامج، ويشككون بجدوى وفائدة هذه البرامج (خاصة البرامج التي تختصر العام الدراسي الى ثلاثة أشهر)، بسبب تطبيق هذه البرامج لأول مرة في اليمن.
- غياب وجود منهج خاص بالتعليم المسرع (المكثف)، والاعتماد على المنهج الرسمي مع حذف بعض الوحدات الدراسية والإبقاء على الوحدات المهمة، وتفترق المناهج الرسمية الى المهارات المتعددة، وتركيزه على الحفظ والتلقين، وهذا ما يجعله ضعيف الأثر عند تطبيقه على طلبة التعليم غير الرسمي في حالة البرامج المسرعة.

- غياب وجود الوسائل التكنولوجية ومتطلبات تشغيلها مثل الكهرباء ومحدودة انتشار وتغطية شبكات الاتصالات لجميع المناطق، وتدني مهارات استخدام التكنولوجيا لدى الأطفال والمعلمين وأفراد المجتمع، فضلاً عن قدرة الكثير على توفير مثل هذه الوسائل.
- ضعف أجور ومكافآت المعلمين العاملين بالبرنامج مما يصعب جذب المعلمين المؤهلين ذوي الخبرة والاحتفاظ بهم طوال مدة البرنامج (الموجي، 2021، ص.259).
- استدامة/ استمرارية برامج التعليم غير الرسمي، حيث يعتمد تمويل تنفيذ هذه البرامج على الجهات المانحة والوكالات الدولية بنسبة 100%، مما يقلل من فرص استمرارية هذه البرامج في حال توقف دعم المانحين، في ظل حكومة غير قادرة على توفير التعليم الرسمي فضلاً عن التعليم غير الرسمي (الموجي، 2021، ص.202).

8. التعليم في حالات الطوارئ:

تعرف الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني) التعليم في حالات الطوارئ بأنه " فرص التعليم النوعي لكل الأعمار في ظرف الأزمات، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، التعليم الابتدائي والثانوي الرسمي وغير الرسمي، والتقني والمهني والعالي وتعليم الكبار، يوفر التعليم في حالات الطوارئ الحماية الجسدية والنفسية الاجتماعية المعرفية التي يمكن أن تحافظ على الأرواح وتنقذها (الآيني، 2010، ص.117).

وبالنسبة لليونسكو يعد التعليم في حالات الطوارئ " حالة أزمة تنشأ عن الصراعات أو الكوارث التي أدت إلى زعزعة استقرار النظام التعليمي أو تشويهه أو تدميره، وتتطلب عملية استجابة متكاملة أثناء وبعد حالة الطوارئ (UNESCO,2015,p.5).

9. معايير التعليم في حالات الطوارئ:

التعليم حق إنساني أساسي لجميع الناس، إنه أمر ملح لعشرات الملايين من الأطفال والشباب المتأثرين بالزاعات والكوارث الطبيعية والبشرية، ولكنه غالباً ما يتعطل بصورة ملحوظة في حالات الطوارئ، ليحرم المتعلمين من الحصول على التعليم النوعي الجيد (الآيني، 2010، ص.2).

المعايير الدنيا تحدد طبيعة نوعية المستويات الدنيا التي يجب تحقيقها في توفير الاستجابة التعليمية، وتنقسم إلى خمس مجالات هي: المعايير التأسيسية، وإمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية، والتدريس والتعلم، والمعلمون وسائر العاملين في التعليم، وسياسة التعليم. ويشمل كل مجال (المعايير) أهداف الحصول على التعليم الجيد وفق البنود العالمية (أو الخطوات الرئيسية) طرق مقترحة لتحقيق المعيار، والتي لا تكون صالحة للتطبيق في كل نظام تعليمي، وإنما يجب الاسترشاد بها وتطويرها لتناسب كل سياق محلي، وأخيراً الملاحظات الاسترشادية (توضح الممارسة الجيدة والأولويات عند تطبيق المعايير).

10. الاعتبارات الأساسية للتعليم غير الرسمي والحد الأدنى لمعايير الآيني:

الحد الأدنى للمعايير من الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الجاهزية والاستجابة والتعافي)، هو الأداة العالمية الوحيدة التي تحدد الحد الأدنى لجودة التعليم والوصول إليه أثناء حالات الطوارئ وصولاً إلى التعافي. يحتوي كتيب الحد الأدنى للمعايير من الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ على 19 معياراً، كل منها مصحوباً بالإجراءات الرئيسية والملاحظات الإرشادية. ويهدف الكتيب إلى تعزيز جودة الاستعداد التعليمي والاستجابة والتعافي؛ وزيادة الوصول إلى فرص التعلم الآمنة والمناسبة؛ وضمان المساءلة والتنسيق القوي في تقديم هذه الخدمات، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) توضيح الاتساق بين اعتبارات الأساسية للتعليم غير الرسمي والحد الأدنى لمعايير (INEE):

المعيار	المجال	الاعتبارات الأساسية
المعيار الثاني: استراتيجيات الاستجابة.	المجال الأول: تحليل المعايير التأسيسية.	إدماج برامج التعليم غير الرسمي في هيكل التعليم الرسمي.
المعيار الأول: الوصول إلى فرص متساوية.	المجال الثاني: الحصول على التعليم وبيئة التعلم.	إلة العوائق المالية والإدارية التي تحول دون الوصول إلى فرص التعليم غير الرسمي.
المعيار الأول: الوصول إلى فرص متساوية.	المجال الثاني: الحصول على التعليم وبيئة التعلم.	إدراج مهارات ما بعد مرحلة التعليم الأساسي وتسهيل الانتقال من التعليم غير الرسمي إلى التعليم الرسمي أو بعد مرحلة التعليم الأساسي أو فرص كسب الرزق.
المعيار الأول: القانون والسياسة.	المجال الخامس: سياسة التعليم.	اعتماد برامج التعليم غير الرسمي.
المعيار الأول: الوصول إلى فرص متساوية.	المجال الثاني: الحصول على التعليم وبيئة التعلم.	المجال الخامس: سياسة التعليم.
المعيار الثاني: التخطيط والتنفيذ.	المجال الثاني: الحصول على التعليم وبيئة التعلم.	ضمان استدامة التمويل لبرامج التعليم غير الرسمي.
المعيار الأول: الوصول إلى فرص متساوية.	المجال الثاني: الحصول على التعليم وبيئة التعلم.	ضمان التصميم الشامل والوقائي وتطبيق التعليم غير النظامي.
المعيار الثاني: الحماية والرفاهية.		
المعيار الثالث: المرافق والخدمات.		
المعيار الأول: المناهج.	المجال الثالث: التعليم والتعلم.	
المعيار الثاني: استراتيجيات الاستجابة.	المجال الأول: تحليل المعايير التأسيسية.	إدراج قدر من المرونة في برامج التعليم غير الرسمي من حيث الوقت، والموقع، والتنفيذ.
المعيار الأول: الوصول إلى فرص متساوية.	المجال الثاني: الحصول على التعليم وبيئة التعلم.	
المعيار الأول: المناهج.	المجال الخامس: التعليم والتعلم.	ضمان ملاءمة برامج التعليم غير الرسمي لحاجات الشباب والمراهقين.
المعيار الأول: الوصول إلى فرص متساوية.	المجال الثاني: الحصول على التعليم وبيئة التعلم.	تصميم برامج شمولية لتحقيق بناء السلام والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمعيشة.
المعيار الثاني: الحماية والرفاهية.		
المعيار الثالث: المرافق والخدمات.		
المعيار الأول: المشاركة.	المجال الأول: مشاركة مجتمعية.	تعزيز مشاركة الشباب والمراهقين في وضع برامج التعليم غير الرسمي.
المعيار الثاني: الموارد.		
المعيار الأول: التقييم.	المجال الأول: تحليل المعايير التأسيسية.	
المعيار الأول: التنسيق.		
المعيار الثاني: استراتيجيات الاستجابة.		
المعيار الثالث: الرقابة.		
المعيار الرابع: التقييم.		

11. الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية، تم الوقوف على عدد من الدراسات السابقة، وتم عرضها وترتيبها ترتيباً زمنياً من الأحدث إلى الأقدم على النحو الآتي:

دراسة محمد (2023): هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير جودة التعليم في حالات الطوارئ في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة، وإلى أي مدى تحقق هذه المعايير جودة التعليم النظامي، وتعرف واقع التعليم قبل الجامعي في حالات الطوارئ في المجتمع المصري، ووضع تصور مقترح لمعايير ضمان جودة التعليم في حالات الطوارئ على ضوء خبرات بعض الدول، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما اقتصرت الدراسة على وضع تصور مقترح لمعايير ضمان جودة التعليم في حالات الطوارئ على ضوء خبرات بعض الدول. وأوصت الدراسة بتفعيل المشاركة المجتمعية للمساهمة في تنفيذ خطة التعليم في حالات الطوارئ، ورفع كفاية أولياء الأمور في آليات التعامل مع أبنائهم من خلال تدريبهم على كيفية متابعتهم ومراقبتهم تعليمياً خلال الحالات الطارئة، وإعداد خطة للتعليم في حالات الطوارئ تتفق مع معايير التعليم في حالات الطوارئ العالمية.

دراسة عبد العظيم (2020): هدفت الدراسة إلى تحليل بعض جوانب إدارة التعليم في سياق حالتين من حالات الطوارئ (نزوح اللاجئين، وانتشار الأوبئة)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدمت الدراسة الاستبانة، وتم تطبيقها على مجموعة من الخبراء وبعض الأكاديميين التربويين، والقيادات الجامعية، والقيادات التعليمية بلغ عددهم (32) شخص، وذلك لمعرفة معوقات إدارة التعليم في حالات الطوارئ في مصر، والتوصل إلى الإجراءات المقترحة. وقد توصلت الدراسة إلى دليل مقترح يتضمن أهداف عامة، وإجراءات استرشادية لإدارة التعليم قبل الجامعي في حالات الطوارئ في مصر، ويتكون الدليل من ثلاث مراحل: مرحلة الجاهزية والاستعداد، ومرحلة الاستجابة للطوارئ، ومرحلة التعافي وبناء القدرات ويتم تنفيذه من خلال تشكيل وكالة محلية مقترحة لإدارة التعليم في حالات الطوارئ، وتحديد مهامها، وأعضائها، ووضعها القانوني.

دراسة الحجيلي والهدور (2019): هدفت الدراسة إلى الكشف عن تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ (INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية في محافظة ذمار، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، تم تطبيق استبانة تضم (80) معياراً لقياس تحقق الحد الأدنى للتعليم (INEE) موزعة على خمسة مجالات على عينة عشوائية طبقية مكونة من (279) من القيادات التربوية بمحافظة ذمار، وأظهرت نتائج الدراسة: عدم تحقق معيار الحد الأدنى للتعليم بشكل عام، وعدم تحقق المعايير الخاصة بأربعة مجالات (المعايير التأسيسية، التعليم والتعلم سياسة التعليم، المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية)، في حين أظهرت الدراسة تحقق معايير مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تبعاً لتغير مكان العمل على مستوى المعايير ككل، وكذلك على مستوى مجالي (الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم، المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية) لصالح الريف.

دراسة الصالحي (2016). هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توفر معايير التعليم الدولية في حالات الطوارئ بمدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وسبل تعزيزها، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات صممت الباحثة استبانة موجهة لعينة الدراسة، وأجرت مقابلات مع الخبراء التربويين في وكالة الغوث الدولية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات مدارس وكالة الغوث الدولية والبالغ عددهم (257) للعام الدراسي 2016-2017 أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن درجة توافر معايير التعليم الدولية في حالات الطوارئ بمدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة كانت متوسطة وبوزن نسبي (66%).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة توافر معايير التعليم الدولية في حالات الطوارئ بمدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة تعزى لمتغير سنوات الخدمة والمؤهل العلمي، ومتغير الجنس باستثناء الدرجة الكلية ومجال سياسات التعليم يوجد فروق لصالح المديرين.

دراسة قشطة (2015): هدفت إلى إيجاد درجة تطبيق معايير الحد الأدنى من معايير التعليم في حالات الطوارئ في غزة والتي وضعتها الشبكة العالمية المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على (14) شخصاً من صناعات القرار في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المعايير والمؤشرات التي حصلت على درجة قليلة من التطبيق كانت لها علاقة مباشرة بمشاركة المجتمع في جميع نشاطات العملية التربوية عند تطبيق الحد الأدنى من معايير (INEE) التعليم في الطوارئ.

التعليق على الدراسات:

بعد مراجعة الدراسات السابقة وُجدَ ما يلي:

- جميعها هدفت إلى التعرف على درجة تحقق معايير التعليم في حالات الطوارئ في التعليم النظامي، باستثناء دراسة عبد العظيم (2020) هدفت إلى تحليل بعض جوانب إدارة التعليم في سياق الطوارئ، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة: محمد (2023)، والحجيلي والهدور (2019)، والصالح (2016) وقشطة (2015) من حيث الهدف، بينما تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، من حيث طبيعة البرنامج التعليمي فقد طبقت هذه الدراسة على برامج التعليم غير الرسمي.

- جميع الدراسات السابقة استخدمت الاستبانة (معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ) كأداة لتحقيق أهداف الدراسة وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية.

- هناك تشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة إلى حد كبير في العينة فجميعها كانت عينتها من الخبراء أو القيادة التربويين أو مدراء المدارس باستثناء دراسة محمد (2023). واستفاد الباحث، من نتائج الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية وتفسير نتائجها ولعل ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تناولها لبرامج التعليم غير الرسمي وتعد الدراسة الأولى -حسب علم الباحث- التي تناولت تقييم برامج التعليم غير الرسمي والذي يقدم لفئة هامة في المجتمع وهم الأطفال المتسربون وغير ملتحقون بالمدرسة.

منهجية وإجراءات الدراسة:

المنهجية: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ للإجابة عن تساؤلات الدراسة لتناسبه مع طبيعة الدراسة الحالية. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع البحث بكافة العاملين والقائمين على تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في محافظات: إب، ومارب، وتعز، وحضرموت، من الجمهورية اليمنية، وقد تم حصرها في أربع جهات رئيسية وهي: القيادات التربوية بوزارة التربية ومكاتبها في المحافظات والمديريات والمشرفين التربويين، ومسؤولي الوكالات المنفذة، ومدراء المدارس والعاملين فيها، وأعضاء مجالس الآباء والأمهات، والجدول (4) يوضح عدد أفراد مجتمع الدراسة وعينتها.

عينة الدراسة: العينة الاستطلاعية: تم اختيار عينة استطلاعية قوامها (15) فرداً من مجتمع الدراسة الأصلي بطريقة طبقية عشوائية، بغرض تقنين أداة الدراسة، والتحقق من صلاحيتها، من خلال حساب الصدق والثبات بالطرق المناسبة للتطبيق على جميع أفراد العينة الفعلية، وقد تم احتسابهم ضمن عينة الدراسة التي تم التطبيق عليها.

1- العينة الميدانية للدراسة: تم اختيار العينة الميدانية بطريقة طبقية، ثم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الأصلي، بلغ حجمها (274) شخصاً بالنسب الموضحة في الجدول (4)، وتعد هذه النسبة مناسبة لإجراء الأدوات والاختبارات الإحصائية المختلفة على العينة التطبيقية للدراسة، وتمثل العينة الجهات الآتية:

- واضعي السياسة وصانعي القرار والمخططين التربويين في المؤسسات التربوية الرسمية على مستوى المركزي والمستوى المحلي، والمشرفين التربويين وعددهم (32) مبحوثاً.
- مسؤولو مشاريع التعليم غير الرسمي (مدير برنامج، مدير مشروع، منسق، مساعدين) في الوكالات الدولية والمحلية المنفذة وعددهم (12) مبحوثاً.
- مدراء المدارس والمعلمين والميسرين والأخصائيين وعددهم (150) مبحوثاً.
- أعضاء مجالس الآباء والأمهات وعددهم (80) مبحوثاً.

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

النسبة من المجتمع	النسبة من العينة	عدد أفراد العينة	عدد أفراد العينة				أفراد المجتمع				فئات العينة	
			حضرمت	مارب	تعز	اب	المجموع	حضرمت	مارب	تعز		اب
25%	12%	32	5	14	6.5	6.5	128	20	56	26	26	القيادات والمشرفين التربويين
25%	4%	12	2	6	1.5	2.5	48	8	24	6	10	مسؤولو الوكالات المنفذة
12%	55%	150	15	93	24	18	1240	120	778	192	150	مدراء المدارس والمعلمين والميسرين والأخصائيين
10%	29%	80	10	41	16	13	800	100	415	160	125	مجالس الآباء والأمهات
12%		274	32	154	48	40	2216	248	1273	384	311	المجموع

أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة بقائمة معايير الحد الأدنى للتعليم (INEE) في حالات الطوارئ. المكونة من خمس مجالات رئيسية، و(17) معيار، حيث قام الباحث بتنظيم قائمة وصف للمعايير الفرعية في كل مجال لتكون مؤشرات فرعية تضمنتها أداة الدراسة، وتم عرضها على (7) من المستشارين والخبراء من دكاترة الجامعة ومراكز البحوث في اليمن المتخصصين في مجال التعليم، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم، لتصبح الأداة في صورتها النهائية كما في الجدول (5) الآتي:

النسبة	عدد المؤشرات	عدد المعايير	المجال
29%	24	5	المعايير التأسيسية.
24%	20	3	معايير الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم
21%	18	4	معايير التعليم والتعلم
14%	12	3	معايير المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية
13%	10	2	معايير سياسة التعليم
100%	84	17	المجموع

صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. صدق المحكمين: حيث تم عرض الأداة على (7) محكماً من الأكاديميين وأساتذة الجامعة، لمعرفة آرائهم حول مدى انسجام الاستبانة ووضوحها وشموليتها، حيث شمل ذلك انتماء الفقرات للمقياس ككل وانتماء الفقرات للمحاور (تنتمي، لا تنتمي)، ووضوح الصياغة للمحاور والفقرات (واضحة، غير واضحة)، الأهمية (مهم، غير مهم)، والتعديلات والمقترحات، وقد تم تعديل وصياغة الفقرات بناءً على توصية المحكمين، وفي ضوء ما أبداه المحكمين من مقترحات للتعديل، تم القيام بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمين، حيث تم تعديل وحذف عددٍ منها، بالإضافة إلى إعادة صياغة بعض الفقرات لتُشير بشكل مباشر ومختصر لما تهدف له الفقرة، واستقرت فقرات الاستبانة كما هو موضح في الجدول رقم (5).

2. صدق الاتساق الداخلي: تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية. وكانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائياً في جميع الفقرات أي أن جميع الفقرات ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق والاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة: لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (15) فرداً من مجتمع الدراسة، وتم استخراج معامل الثبات للاتساق الداخلي باستخدام معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Alpha Cornpach. وقد بلغ (0.90)، ما يدل على ثبات عالٍ للاستبانة.

جدول رقم (6) قيمة ألفا كرونباخ للفقرات المدرجة تحت مجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المعايير التأسيسية.	24	0.90
معايير الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم.	20	0.88
معايير التعليم والتعلم.	18	0.87
معايير المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية.	12	0.86
معايير سياسة التعليم.	10	0.87
المجموع	84	0.90

الوزن النسبي: تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد أداة الدراسة، فقد تبنت الدراسة المعيار الموضح في الجدول رقم (7)، للحكم على اتجاه كل فقرة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكل رئيس على قيمة المتوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى الموافقة على فقرات ومحاور الدراسة.

جدول (7) متوسط قيم درجة توافر معايير التعليم في حالات الطوارئ في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن

الدرجة	المتوسط الحسابي
متوفر بدرجة كبيرة جداً	5-4.2
متوفر بدرجة كبيرة	4,19-3,4
متوفر بدرجة متوسطة	3,39-2,6
متوفر بدرجة قليلة	2,59-1,8
متوفر بدرجة قليلة جداً	1,79-1,2

إجراءات تطبيق الدراسة: بعد تجهيز أداة الدراسة وحساب صدقها وثباتها، تم إنشاء الاستبانة إلكترونياً باستخدام جدول غوغل درايف، وتوزيع الرابط على عينة الدراسة عبر الايميل والبعض عبر تطبيق واتس اب، وتم استقبال استجابات العينة المفحوصة، وتفريغها على جدول اكسل، والانتقال إلى عرض النتائج ومناقشتها.

المعالجات الإحصائية: لمعالجة البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لحساب ما يلي:

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- درجة قياس pearson Correlation Coefficient معامل ارتباط بيرسون ويستخدم هذا الاختبار لإيجاد صدق الاستبانة الداخلية.
- تحليل التباين أحادي الاتجاه.

نتائج الدراسة:

1- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، الذي نصه: ما برامج التعليم غير الرسمي في الجمهورية اليمنية؟

تمت الإجابة على هذا السؤال في مبحث الإطار النظري (ص12-14) من هذه الدراسة

2- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، الذي نصه: ما درجة توافر معايير التعليم في حالات الطوارئ في المجالات الخمسة (المعايير التأسيسية، الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم، التعليم والتعلم، المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية، وسياسات التعليم) في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة. وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8).

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لأداة الدراسة في مجالاتها الخمسة

رتبة المجال	رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	2	الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم	20	3.59	0.58	كبيرة
2	3	التعليم والتعلم	18	3.40	0.66	كبيرة
3	4	المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية	12	3.34	0.79	متوسطة
4	1	المعايير التأسيسية.	24	3.0	0.70	متوسطة
5	5	سياسة التعليم	10	2.36	0.67	قليلة
		المجموع	84	3.2	0.76	متوسطة

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ الآتي:

- درجة توافر معايير التعليم في الطوارئ ككل في برامج التعليم غير الرسمي بدرجة متوسطة بمتوسط (3.2)، وانحراف معياري (0.76). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الصالحي (2016)، ودراسة قشطة (2015) التي أشارت إلى تحقق معايير (الأيبي) بدرجة متوسطة، وتختلف مع نتيجة دراسة الحجيلي والهدور (2019) التي أشارت إلى عدم تحقق معايير (الأيبي).

يأتي في المرتبة الأولى مجال "الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم" بدرجة توافر كبيرة بمتوسط (3.59)، وانحراف معياري (0.58). يليه في المرتبة الثانية مجال "التعليم والتعلم" بدرجة توافر كبيرة بمتوسط (3.40)، وانحراف معياري (0.66). وفي المرتبة الثالثة يأتي مجال "المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية" بدرجة توافر متوسطة، بمتوسط (3.34)، وانحراف معياري (0.79). ومجال "المعايير التأسيسية" يأتي رابعاً بدرجة توافر متوسطة بمتوسط (3)، وانحراف معياري

(0.70). فيما أتى في المرتبة الأخيرة والخامسة مجال " سياسة التعليم " بدرجة توافر قليلة، بمتوسط (2.36)، وانحراف معياري (0.67)،

- تتفق هذه النتائج مع دراسة الصالحي (2016)، ودراسة قشطة (2015) بتحقيق معايير المجالات الخمسة.
 - تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الحجيلي والهدور (2019) في تحقق معايير مجال "الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم"، وفي عدم تحقق معايير مجال "سياسة التعليم"
- ولمزيد من التفصيل تم معالجة البيانات الخاصة بمعايير كل مجال من المجالات الخمسة لأداة الدراسة كما يلي:
- أولاً: معايير مجال المعايير التأسيسية:**

بناءً على استجابات عينة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك على مستوى كل معيار هذا المجال والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة معايير مجال المعايير التأسيسية

رتبة المعيار	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة توافر المعيار
1	المعيار3: المراقبة	3.62	0.057	كبيرة
2	المعيار2: إستراتيجيات الاستجابة	3.43	0.23	متوسطة
3	المعيار1: التقييم	3.25	0.46	متوسطة
4	المعيار1: التنسيق	2.71	0.75	متوسطة
5	المعيار1: المشاركة	2.40	0.89	قليلة

من خلال جدول (9) يلاحظ الاتي:

- توافر معيار المراقبة بدرجة كبيرة، ويعزو الباحث ذلك الى وجود نظم واليات رقابية فاعلة لدى الوكالات المنفذة مما انعكس بشكل إيجابي على معيار المراقبة، وبالمثل في معيار الاستجابة توفر بدرجة كبيرة، لاعتماد الوكالات على تقارير ودراسات ومسوحات وتقييمات ميدانية متعددة، وهو ما جعل استراتيجيات الاستجابة شاملة وواضحة.
- توافر معيار التنسيق بدرجة متوسطة، وبمتوسط أقل من المتوسط الافتراضي، ويمكن عزو ذلك الى إهمال دور المجتمع المحلي والمستفيدين في عملية التنسيق باعتبارهم متلقين خدمة واكتفاء الوكالات المنفذة بالتنسيق مع السلطات فقط.
- توافر معيار المشاركة بدرجة قليلة يعزو الباحث ذلك الى أن هذه المشاريع ممولة كلياً من قبل مانحين دوليين، وبالتالي أهمل دور المجتمع في المشاركة الفعلية والاكتفاء بالمشاركة الصورية فقط. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة قشطة (2015) بان درجة تحقق معيار المشاركة بدرجة قليلة.

ثانياً: مجال الوصول الى التعليم وبيئة التعلم:

بناءً على استجابات عينة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك على مستوى كل معيار هذا المجال والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة معايير مجال الوصول الى التعليم وبيئة التعلم

رتبة المعيار	المعيار	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة توافر المعيار
1	المعيار1: تكافؤ في فرص التعليم	يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.	3.77	0.54	كبيرة
2	المعيار2: الحماية والراحة	البيئات التعليمية آمنة وتروج للحماية ولرفاه النفس-اجتماعي للمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم.	3.74	0.29	كبيرة
3	المعيار3: المرافق والخدمات	تروج مرافق التعليم لسلامة ورفاه المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم، ويتم ربطها بخدمات الصحة، والتغذية، والحماية والخدمات النفسية-اجتماعية.	3.4	0.69	كبيرة

من خلال الجدول (10) أعلاه يلاحظ الآتي:

توافر معايير مجال الوصول الى التعليم وبيئة التعلم بدرجة كبيرة، ويعزو الباحث ذلك الى أن تنفيذ هذه المشاريع قد صاحبها تنفيذ تدخلات أخرى من شأنها تعمل على تحسين البيئة التعليمية، كما تم توضيح هذه الأنشطة في جدول رقم (2) في مبحث الإطار النظري للدراسة.

ثالثاً: مجال التعليم والتعلم:

بناءً على استجابات عينة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك على مستوى كل معيار هذا المجال والجدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة معايير مجال التعليم والتعلم

رتبة المعيار	المعيار	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة توافر المعيار
1	المعيار4: تقييم نتائج التعلم	يتم استخدام الأساليب الملائمة لتقييم نتائج التعلم والتحقق من صحتها.	3.79	0.36	كبيرة
2	المعيار2: التدريب والدعم	يتلقى المعلمون وسائر العاملين في التعليم التدريب المناسب الدوري والمنظم وفقاً لحاجاتهم وظروفهم.	3.69	0.73	كبيرة
3	المعيار1: المناهج	يتم استخدام مناهج مناسبة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتأمين التعليم الرسمي وغير الرسمي الملائم للسياق الخاص وحاجات المتعلمين.	3.27	0.49	متوسطة
4	المعيار3: التدريس وعمليات التعلم	تكون عمليات التدريس والتعلم مرتكزة على المتعلم، تشاركية وشمولية.	2.76	0.63	متوسطة

من خلال الجدول (11) أعلاه يلاحظ الآتي:

- توافر معياري تقييم نوتج التعلم، والتدريب والدعم بدرجة كبيرة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الإجراءات التي تتبعها الوكالات المنفذة وأساليب التقييم المعتمدة كانت مناسبة لطبيعة ومتطلبات مثل هذه البرامج، كما أن التدريبات كانت إحدى الأنشطة الرئيسية في هذه المشاريع، فكان لتنفيذها دور كبير في تلبية الاحتياجات اللازمة للفئات المستهدفة لتنفيذ برامج التعليم غير الرسمي.
- توفر معيار المناهج بدرجة متوسطة وبمتوسط أعلى من المتوسط الافتراضي يعد مؤشر إيجابي، ويمكن عزو ذلك إلى توفير مناهج تتناسب مع تلك البرامج المنفذة من حيث المدة الزمنية وتركيزها على الأساسيات، وإضافة مواد أخرى مثل المهارات الحياتية، وهذه عوامل ساعدت في توفير المعايير بهذه الدرجة، لكن هذه المناهج تحتاج إلى تطوير بشكل أكبر بما يساعد في رفع درجة توافر المعايير فيها.
- توافر معيار التدريس وعمليات التعلم بدرجة متوسطة وبمتوسط أقل من المتوسط الافتراضي يعد مؤشر غير صحي، ويمكن عزو ذلك إلى أن المعلمين والمتعلمين لم يتعودوا على أساليب التدريس التفاعلية والنشطة وما يزالون يتبعون الأساليب التقليدية في عملية التدريس، وهذا لا يتناسب مع طبيعة وخصائص برامج التعليم غير الرسمي.

رابعاً: مجال المعلمون وسائر العاملين في التعليم:

بناءً على استجابات عينة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك على مستوى كل معيار هذا المجال والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة معايير مجال المعلمون وسائر العاملين في التعليم

رتبة المعيار	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة توافر المعيار
1	المعيار 1: التوظيف والاختيار	3.93	0.68	كبيرة
2	المعيار 2: ظروف العمل	3.59	0.83	كبيرة
3	المعيار 3: الدعم والإشراف	2.89	0.64	متوسطة

من خلال جدول (12) أعلاه يلاحظ الآتي:

- توافر معياري التوظيف والاختيار، وظروف العمل بدرجة كبيرة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن التمويل المقدم من المانحين كان مناسباً وقد ساعد على توفير العدد اللازم من المعلمين واعتماد معايير شفافة للاختيار والمفاضلة، وهذا عمل على رفع درجة توافر هذا المعيار، كما أن وجود عقود العمل، وتحديد قيمة المكافئة والتوقيع على مدونة السلوك، والشفافية في صرف الحوافز، كانت عوامل ذات أهمية في رفع درجة توافر معيار ظروف العمل.
- توفر معيار الدعم والإشراف بدرجة متوسطة وبمتوسط أقل من المتوسط الافتراضي، يمكن عزو ذلك إلى قلة وضوح آلية الإشراف وقلة الخبرة لدى القائمين على تنفيذ هذه البرامج، كون بعضهم أول مرة ينفذ هذه البرامج في اليمن.

خامساً: مجال سياسة التعليم:

بناءً على استجابات عينة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك على مستوى كل معيار هذا المجال والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة معايير مجال سياسة التعليم

رتبة المعيار	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة توافق المعيار
1	المعيار 1: القانون وتشكيل السياسة	2.67	0.75	متوسطة
2	المعيار 2: التخطيط والتنفيذ	2.06	0.46	قليلة

من خلال جدول (13) أعلاه يلاحظ الآتي:

- توفر معيار القانون وتشكيل السياسة بدرجة متوسطة وبمتوسط أقل من المتوسط الافتراضي، يمكن عزو ذلك الى الحالة والوضع التي تمر بها اليمن، والذي أدى الى غياب الدور الفعال للسلطات في قطاع التعليم، وغياب توفير سياسات تعليمية شاملة ومناسبة قادرة على استيعاب متطلبات الوضع التعليمي في البلاد.
 - توفر معيار التخطيط والتنفيذ بدرجة قليلة، يعزو الباحث ذلك الى الانقسام الحاصل في المؤسسات الحكومية والتعليمية وانعدام الإمكانات لدى السلطات، وعدم إعطاء التعليم واحتياجاته أولوية من قبل المؤسسات التعليمية في اليمن.
- 3-4- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، الذي نصه: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن تعزى لمتغير الجهات (القيادات والمشرفين التربويين، مدرء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في ضوء مجالات معايير التعليم في حالات الطوارئ؟
- للإجابة عن هذا السؤال تم فرض الفرضية الصفرية الآتية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن تعزى لمتغير الجهات (القيادات والمشرفين التربويين، مدرء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في ضوء كل مجال من مجالات معايير التعليم في حالات الطوارئ. ولاختبار صحة الفرضية قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي لمعرفة هل توجد فروق أم لا ولصاح أي جهة.

جدول رقم (14) يبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وفقاً لمتغير الجهات (القيادات والمشرفين التربويين، مدرء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في مجال المعايير التأسيسية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجهات المستهدفة	بين المجموعات	26.106	3	8.702	571.744	0.00
	داخل المجموعات	4.109	270	0.15		
	المجموع	30.215	273			

أظهرت النتائج الواردة في جدول (14) أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجهات المستهدفة في مجال المعايير التأسيسية لمعايير التعليم في الطوارئ وهذه الفروق ظهرت بين كل من جهة مدرء المدارس والمعلمين، وجهة مجالس الأباء والأمهات من ناحية وبين جهتي: القيادات والمشرفين

التربويين، ومسؤولي الوكالات المنفذة من ناحية أخرى، وكان الفرق لصالح جهتي القيادات والمشرفين التربويين، ومسؤولي الوكالات المنفذة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: أن التنسيق والتشاور والمشاركة يتم بشكل أكبر مع الجهات الرسمية (القيادات والمشرفين التربويين)، وبين ومسؤولي الوكالات المنفذة، وفي المقابل يتم تقبل الأمر لدى مدراء المدارس والمجتمع وفقاً للتوجهات والتعميمات التي تصلهم من مكاتب التربية.

جدول رقم (15) يبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وفقاً لمتغير الجهات القيادات والمشرفين التربويين، مدراء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في مجال الوصول الى التعليم وبينة التعلم

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجهات المستهدفة	بين المجموعات	.045	3	.015	2.055	0.106 غير دالة عند مستوى (0.05)
	داخل المجموعات	1.967	270	.007		
	المجموع	2.012	273			

أظهرت النتائج الواردة في جدول (15) أن قيمة (ف) المحسوبة أقل من قيمة (ف) الجدولية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجهات المستهدفة في مجال الوصول الى التعليم وبيئة التعلم لمعايير التعليم في الطوارئ.

جدول رقم (16) يبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وفقاً لمتغير الجهات المستهدفة (القيادات والمشرفين التربويين، مدراء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في مجال التعليم والتعلم

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجهات المستهدفة	بين المجموعات	.016	3	.005	0.094	0.963 غير دالة عند مستوى (0.05)
	داخل المجموعات	15.756	270	.058		
	المجموع	15.772	273			

أظهرت النتائج الواردة في جدول (16) أن قيمة (ف) المحسوبة أقل من قيمة (ف) الجدولية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجهات المستهدفة في مجال التعليم والتعلم لمعايير التعليم في الطوارئ.

جدول رقم (17) يبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وفقاً لمتغير الجهات المستهدفة (القيادات والمشرفين التربويين، مدراء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الأباء والأمهات) في مجال المعلمين وسائر العاملين في التعليم

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجهات المستهدفة	بين المجموعات	.003	3	.001	0.064	0.979 غير دالة عند مستوى (0.05)
	داخل المجموعات	3.710	270	.014		
	المجموع	3.713	273			

أظهرت النتائج الواردة في جدول (17) أن قيمة (ف) المحسوبة أقل من قيمة (ف) الجدولية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجهات المستهدفة في مجال المعلمين وسائر العاملين في التعليم في الطوارئ.

جدول رقم (18) يبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق بين متوسطات درجة تقييم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن وفقاً لمتغير الجهات القيادات والمشرفين التربويين، مدراء المدارس والمعلمين، مسؤولو الوكالات المنفذة، مجالس الآباء الأمهات) في مجال سياسات التعليم

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجهات المستهدفة	بين المجموعات	10.223	3	3.408	179.873	0.00
	داخل المجموعات	5.115	270	.019		دالة عند مستوى (0.05)
	المجموع	15.339	273			

أظهرت النتائج الواردة في جدول (18) أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً للجهات المستهدفة في مجال سياسات التعليم لمعايير التعليم في الطوارئ، وهذه الفروق ظهرت بين جهة القيادات والمشرفين التربويين من ناحية، وبين الجهات الثلاث الأخرى من ناحية ثانية، وكان الفرق لصالح جهة القيادات والمشرفين التربويين.

ويعزو الباحث ذلك إلى: أن جهة القيادات والمشرفين التربويين تعد جهة رسمية وهم المعنيين بإصدار السياسات واللوائح ومعنيين بالدعم والتمويل، وبالتالي يعتبرون أن اللوائح والسياسات الموجودة كافية وتخدم برامج التعليم غير الرسمي في اليمن، بينما الجهات الثلاث الأخرى ترى أن اللوائح والسياسات الموجودة غير كافية ويجب على الجهات ذات العلاقة بذل مزيداً من الجهود لتطوير ودعم وتمويل برامج التعليم غير الرسمي في اليمن.

4-4- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع، الذي نصه: ما هي التحديات التي تواجه تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟ تمت الجابة على هذا السؤال في مبحث الإطار النظري (ص، 14-15) من هذه الدراسة.

5-4- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس، الذي نصه: ما الموجهات المستقبلية لتطوير برامج التعليم غير الرسمي في اليمن؟

للإجابة عن هذا السؤال، وبالنظر إلى نتائج هذه الدراسة، ومعرفة أوجه القصور عند تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي في اليمن، قام الباحث بالاطلاع على الأدبيات والدراسات والوثائق المرجعة ومذكرات سياسات التعليم غير الرسمي في حالات الطوارئ، وتم استخلاص موجهات مقترحة لتطوير برامج التعليم غير الرسمي في اليمن فيما يلي عرض لأبعاد الرؤية المستقبلية المقترحة والموجهات الخاصة بكل بعد:

البعد الأول: السياسات التعليمية واستراتيجيات التعليم غير الرسمي:

- 1- العمل على إيجاد مظلة تنسيقية وطنية لبرامج التعليم غير الرسمي، بحيث تمثل مختلف أصحاب المصلحة من مؤسسات التعليم الرسمية، والمنظمات الدولية والمحلية، والمانحين وشركاء التنمية، بحيث تعمل هذه اللجنة على التخطيط الاستراتيجي التكاملية التشاركي لبرامج التعليم غير الرسمي، تحديد أدوار ومسؤوليات كافة الأطراف ذات العلاقة.
- 2- وضع أطر حاكمية قوية تتجسد في مجموعة شاملة من السياسات والأطر التعليمية، الذي يدعم تطوير وتعزيز التعليم غير الرسمي. وينبغي أن تشمل هذه السياسات معايير الجودة والتدريب والتطوير المهني للمعلمين والمسؤوليات المشتركة بين الحكومة والشركاء الآخرين.
- 3- إدراج معالجة قضايا التسرب المدرسي ضمن خطة التعافي بحيث تشمل توفير فرص التعليم للأطفال والشباب المحرومين (متسربين، غير ملتحقين) من التعليم من جهة، ومن جهة أخرى العمل على معالجة أسباب التسرب ووقف أي تسرب من التعليم الرسمي.

- 4- توفير الدعم والتمويل الملائم لتطوير برامج التعليم غير الرسمي. يمكن أن تشمل الجهود المبادرات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات والمؤسسات الدولية والمجتمع المحلي. وتخصيص ميزانية خاصة ضمن الميزانية الوطنية لبرامج التعليم غير الرسمي.
- 5- تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق استراتيجية التعليم غير الرسمي. يمكن استكشاف آليات التمويل المختلفة، بما في ذلك التمويل الحكومي والتبرعات والشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية.
- 6- وضع الية واضحة مرنة وملزمة للجميع تحدد فيها اليات الانتقال من برامج التعليم غير الرسمي الى التعليم الرسمي.
- 7- يجب أن تشجع الاستراتيجية على التعاون والشراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وضرورة عقد لقاءات تنسيقية منتظمة، بهدف تعزيز التعليم غير الرسمي وتوفير الدعم المالي والفني والموارد اللازمة.

البعد الثاني: الوصول العادل والاستكمال:

- 1- إيجاد قاعدة بيانات شاملة وموثوقة حول الأطفال المستهدفين وفئاتهم وأماكن تواجدهم، وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم غير الرسمي للأفراد في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك المناطق النائية والمهمشة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير مراكز تعليمية قريبة من المجتمعات واستخدام التكنولوجيا لتقديم المحتوى التعليمي عن بُعد.
- 2- تحليل احتياجات الأطفال المستهدفين التعليمية والنفسية والنمائية والاجتماعية.
- 3- تحقيق شمولية التعليم غير الرسمي، بحيث يكون التعليم متاحًا ومناسبًا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال في حالة النزوح والفئات العمرية المختلفة.
- 4- عقد ندوات وورش تعريفية قبل بداية برامج التعليم غير الرسمي، بحيث تشارك فيه كافة الجهات المعنية من إدارات تربوية وتعليمية ومدرسية وقيادات مجتمعة وسلطات محلية، وذلك للتعريف بالبرنامج وأهميته وطبيعته، والفئات المستهدفة، ومعايير الالتحاق، والنظام المدرسي، لحشد الدعم والمناصرة وتسهيل عملية تنفيذ برامج التعليم غير الرسمي.
- 5- تنظيم حملات توعوية وتثقيفية وبثها عبر مختلف وسائل الاعلام والتعاون مع المجتمع المحلي للتوعية بأهمية التعليم، والتعريف بخدمات التعليم المتاحة، والعمل على تأكيد وتعميق دور الأباء والامهات في تفهم طبيعة وخصائص برامج التعليم غير الرسمي.
- 6- التنوع في برامج التعليم غير الرسمي بما يتيح لجميع الأطفال الإلتحاق بالبرنامج الذي يتناسب مع ظروفهم وامكانياتهم. مثل: برامج التعليم عن بعد، وبرامج التعلم الذاتي، وغيرها. من خلال استخدام أنظمة اون لاين، والمنصات التعليمية، لتقديم مواد تعليمية غير رسمية عبر الإنترنت، مما يوفر فرص التعلم للأفراد في أي وقت ومن أي مكان.
- 7- أن تكون مواعيد وأماكن عقد الحصص الدراسية ضمن برنامج التعليم غير الرسمي مرنة كما يتطلبه المجتمع، والمعلمين، وقبل كل شيء، ما تتطلبه الاحتياجات المحددة للمتعلمين من الذكور والإناث من أجل ضمان الاتساق في الحضور والإكمال.

البعد الثالث: جودة البرامج غير الرسمي:

- 1- تعزيز التكامل بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي، حيث يمكن أن تكمل برامج التعليم الرسمي المُقدّمة في المدارس الرسمية برامج التعليم غير الرسمي لتعزيز وتعميق المفاهيم والمهارات المكتسبة. كما ينبغي أن تُدرج الاستراتيجية

استخدام التكنولوجيا في التعليم غير الرسمي، مما يساعد على توسيع نطاق الوصول وتحسين جودة التعليم. يمكن استخدام التكنولوجيا لتقديم المحتوى التعليمي، وتوفير منصات تفاعلية للتعلم، وتعزيز التواصل والتفاعل بين المعلمين والطلاب.

2- التركيز على التعلم القائم على المشاريع: يمكن أن يتضمن تطوير برامج التعليم غير الرسمي نهجاً يعتمد على المشاريع، حيث يتعلم الطلاب من خلال تنفيذ مشاريع عملية وتطبيق المفاهيم والمهارات التي اكتسبوها في سياقات حقيقية. هذا يعزز التفاعل والتعاون والابتكار لدى الطلاب.

3- تعزيز البحث والتطوير في مجال برامج التعليم غير الرسمي، بهدف تحسين الأساليب والممارسات وتطوير حلول مبتكرة. يمكن أن يتضمن ذلك الاستفادة من الأبحاث العلمية والخبرات المتاحة وتبادل المعرفة بين الجهات المختلفة.

4- تعزيز نظم التقييم والمراقبة لضمان الجودة والتحسين المستمر في برامج التعليم غير الرسمي. يجب أن يتم تقييم البرامج بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ويجب أن تتم مراقبة الجودة لضمان تقديم تعليم ذو جودة عالية ومتسقة.

5- تعديل آليات التقييم بشكلها التقليدي الذي يتمحور حول الامتحانات النهائية، وإعطاء وزن نسبي للامتحانات المرحلية/التكوينية أكبر من الامتحانات النهائية. كما يجب تنوع استخدام طرق بديلة لتقييم الطلاب؛ بحيث يعتادها الطلاب والمعلمين، ويتعين التأكد من أن أي بديل قادر على قياس الأداء على نحوٍ عادلٍ.

البعد الرابع: البيئة التعليمية والمدرسية:

- 1- إجراء مسوحات ميدانية شاملة لتحديد الاحتياجات التعليمية اللازمة لتنفيذ برامج التعليم غير الرسمي من فصول دراسية وأدوات وأثاث مدرسية ووسائل تعليمية، ومساحات آمنة ومياه وكافة مكونات البيئة التعليمية.
- 2- تزويد المتعلمين والمعلمين بالمعلومات اللازمة حول آليات الإبلاغ عند التعرض لأي شكل من أشكال الانتهاكات.
- 3- العمل على توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة تساعد على زيادة الالتحاق والبقاء للأطفال الملتحقين ببرامج التعليم غير الرسمي.

البعد الخامس: مناهج التعليم غير الرسمي:

- 1- توفير مناهج دراسية ومواد تعليمية وأساليب تعليم وتعلم تتناسب مع احتياجات وقدرات وطبيعة الفئات المستهدفة.
- 2- توفير مقررات تمهيدية تتناسب مع الفئة العمرية للمتعلمين والملتحقين بالبرنامج ممن لم يسبق لهم الالتحاق بأي مؤسسة تعليمية، وذلك لرفع مستوى الاستعداد لديهم.
- 3- تطوير مناهج دراسية مكثفة بنظام المستويات ومواد تعليمية محدثة وفعالة تتناسب مع الفئة العمرية للمتعلمين والملتحقين ببرامج التعليم غير الرسمي، ينبغي أيضاً توفير التدريب والدعم المستمر للمعلمين والأكاديميين الذين يعملون في مجال التعليم غير الرسمي.
- 4- إعطاء الأولوية لاكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب باعتبارها أسس التعلم.
- 5- دمج المهارات الحياتية، ومفاهيم ومبادئ وأساليب تحقيق الرفاهية النفس اجتماعية في المناهج الدراسية لمواجهة خبرات المتعلمين في السياقات الهشة والمتأثرين بالنزاع.
- 6- تضمين التربية الرياضية، والفنون، والأنشطة الدرامية في برامج التعليم غير الرسمي.
- 7- توفير مواد داعمة للمعلمين (ادلة المعلمين) تساعد على تصميم وتنفيذ وسائل تعليمية منخفضة التكلفة.

- 8- ينبغي ضمان أن يوفر الجدول الزمني لبرنامج التعليم المسرع وقتاً كافياً لتغطية المنهاج الدراسي.
- 9- استخدام التكنولوجيا والابتكار في برامج التعليم غير الرسمي في اليمن. يمكن استخدام الأدوات التكنولوجية المتقدمة والتطبيقات الذكية لتحسين تجربة التعلم وتوفير محتوى تعليمي مبتكر ومصادر تعلم إلكترونية.
- البعد السادس: المعلمون والعاملون في المدارس:**

- 1- توفير حوافز مادية للطلاب مثل الوجبات الغذائية وفرص الإحالة والمساعدات غير المباشرة لحمايتهم من الفقر الغذائي وأمراض سوء التغذية، وذلك لتشجيع الفئات المحرومة على الالتحاق بالبرنامج والاستمرار فيه.
- 2- إيلاء مهنة التعليم والمعلمين مزيداً من التقدير والقيمة والمكانة، والتعاون مع المعلمين ودعمهم وضمان سلامتهم ورفاهيتهم حتى يتمكنوا من توفير بيئة تعليمية جيدة، وتوفير الرواتب والحوافز الملائمة للمعلمين (وجميع العاملين في مجال التعليم) لتجنب تركهم العمل، وتهيئة الظروف التي تمنح المعلمين الاستقلالية والحرية والمرونة للعمل بشكل تعاوني.
- 3- تعزيز التدريب والتطوير المهني للمعلمين والموظفين العاملين في برامج التعليم غير الرسمي. يجب توفير الفرص للمعلمين لتطوير مهاراتهم التدريسية والتواصلية والتقنية، وتبادل الممارسات الجيدة والتعلم من التجارب الناجحة.
- 4- وجود نموذج مبني على المدرسة لتطوير المعلمين، وإطار مؤهلات للتطوير المهني المستمر.
- 5- توصيات ومقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- النأي بقطاع التعليم عن الصراعات السياسية والتجاذبات الطائفية والمناطقية.
- 2- تكثيف التوعية المجتمعية حول طبيعة وخصائص ومميزات، ومعايير برامج التعليم غير الرسمي.
- 3- العمل على إيجاد مسارات تعليمية تمكن جميع الأطفال والشباب المحرومين من التعليم من الحصول على التعليم بما يتناسب مع ظروفهم الجغرافية والاجتماعية والتعليمية.
- 4- الأخذ بموجهات الرؤية المقترحة لتطوير برامج التعليم غير الرسمي في اليمن.
- 5- إجراء دراسة لتقييم فعالية برامج التعليم غير الرسمي باستخدام المبادئ من ناحية النتائج: الوصول والإنصاف، والإنصاف في مخرجات التعلم التي تفي بالمعايير المحددة، والإكمال، والانتقال إلى مسارات متعددة من التعليم الرسمي أو التدريب المهني.
- 6- تقييم مساهمة برامج التعليم غير الرسمي وفعاليتها من حيث التكلفة في توفير قنوات وطنية وعالمية يمكن من خلالها الحصول على تعليم أساسي جيد، وخاصة للبيئات الهشة وغير الآمنة وغير المستقرة.

المراجع العربية:

- 1- الأمم المتحدة (2016). قواعد التقييم في منظومة الأمم المتحدة، فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.
- 2- الأيني (2021). مذكرة سياسات خلق بيئة تعليمية غير رسمية تركز على تمكين المراهقين والشباب: قضايا واعتبارات في سياقات الأزمات والصراع، مايو، 2021.
- 3- إيريري (2018). التعليم البديل وسبل عودة الشباب غير الملتحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب، الصحراء الكبرى، مؤسسة ماستر كارد.

- 4- الحجيلي، نصر محمد والهدور، زيد احمد ناصر (2019). تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في الطوارئ (INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة ذمار، *مجلة العلوم النفسية والتربوية*. 5(2)، الجزائر: جامعة الوادي، 57-100.
- 5- الريبي، يوسف سلمان وآخرون (2023). تأثيرات جائحتي الصراع والحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن وزيادة الفاقد التعليمي- التعليمي، *المجلة التربوية الشاملة*، م(1)، ع(1)، أكتوبر 2023م.
- 6- الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE). (2021). مذكرة السياسة: خلق بيئة تعليمية غير نظامية تمكينية للمراهقين والشباب. الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ.
<https://inee.org/ar/creating-enabling-non-formal-education-environment-adolescents-and-youth>
- 7- الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE). (2021). *التعليم غير الرسمي للمراهقين والشباب في سياق الأزمات والصراعات: وثيقة مرجعية و تصنيف مقترح نيويورك*.
<https://inee.org/ar/resources/non-formal-education-adolescents-and-youth-crisis-and-conflict-proposed-taxonomy-and>
- 8- الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني). (2010)، *الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوية، الاستجابة، التعافي*، ترجمة رامي شمس الدين، نيويورك.
- 9- الصالحي، رولا روي (2016). *درجة توافر معايير التعليم الدولية في حالات الطوارئ بمدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة*، *رسالة ماجستير منشورة*، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 10- عبد العظيم، محمد أحمد (2020). دليل مقترح لبعض جوانب إدارة التعليم قبل الجامعي في مصر في حالات الطوارئ) نزوح اللاجئين، وانتشار الأوبئة): دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف: مصر*، عدد أكتوبر، 2020، ج(1).
- 11- فريق عمل التعليم المتسارع (2021). *البرامج التعليمية لدعم المتعلمين المهمشين*.
- 12- قشطة، عواد سليمان (2015). درجة تطبيق الحد الأدنى من معايير (INEE) للتعليم في حالات الطوارئ في غزة. بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الخامس بعنوان: *التداعيات التربوية والنفسية للعدوان على غزة*، غزة: كلية التربية بالجامعة الإسلامية بغزة بالتعاون مع ومؤسسة مريسي ماليزيا
- 13- محمد، شيماء علي (2023) معايير ضمان جودة التعليم في حالات الطوارئ، *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، كلية التربية، جامعة أسيوط، م(5)، ع(2)، إبريل، 2023، ص ص 29-63.
- 14- الموجي، مروة محمد (2021). تطوير برامج التعليم المسرع في سياقات الطوارئ والأزمات (رؤية استراتيجية مقترحة). *مجلة التربية، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة*، العدد (189)، ج (2)، يناير 2021م.
- 15- اليونيسف (2021). عندما يتعطل التعليم- تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن.
- 16- اليونيسكو (2011). قائمة مصطلحات اليونيسكو/التصنيف الدولي الموحد للتعليم (إسكد، 2011)، مبادرة بانكوك التابعة لمنظمة اليونيسكو.
<https://bangkok.unesco.org/content/flexible-learning-strategies-out-school-children-oosc-and-youth>.

المراجع الإنجليزية:

- 1- UNESCO (2015) Education for All 2000-2015: Achievements and Challenges, *Education for All Global Monitoring Report 2015*.
- 2- UNESCO (2011) The hidden crisis: *Armed conflict and education*, Education for All Global Monitoring Report 2011.
- 3- UNHCR (2019). Refugee education: 2030 A strategy for refugee inclusion. Retrieved from <https://www.unhcr.org/en-us/publications/education5/d651da88d7/education-2030-strategy-refugee-education.html>.
- 4- US Agency for International Development (USAID) (2016). *Accelerated education programs in crisis and conflict: building evidence and learning*.
- 5-